نظام الحكم في الدولة الإسلامية الشورى والديمقراطية وتهافت دعوى الخلافة الإسلامية

الدكتـــــور
صلاح عبد البديع علي شلبي
أستاذ القانون الدولي العام المتفرغ
بكلية الشريعة والقانون
بدمنهور

نظام الحكم في الدولة الإسلامية الشورى والديمقراطية وتهافت دعوى الخلافة الإسلامية

تمهيد

الدولة الإسلامية

نوضح في البداية أن الإسلام يتطلب وجود مسلم – إنسان عاقل يخاطب بأحكام الشرع-ويكلف القيام بأركانه الخمسة بنية خالصة وطواعية دون إكراه ولا نفاق ، حيث الشهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقامة الصلاة وأداء الزكاة وصوم رمضان والحج إلي بيت الله لمن استطاع إليه سبيلا، وحيث الدولة ككيان معنوي (افتراضي) تفتقد النية والضمير ومكنة القيام بأركان الإسلام، فلا يمكن أن تكون الدولة مسلمة أو غير مسلمة، ولكن شعب هذه الدولة هو الذي يوصف بذلك، فيقال دولة إسلامية بمعني أن شعبها أو غالبيته من المسلمين، و تتبنى في سياساتها والقوانين التي تصدر عنها الالتزام بأحكام ومبادئ الإسلام، وقد يقال حينئذ دولة مسلمة ولكنه مجاز وليس حقيقة

وقد أثيرت بعض التساؤلات حول ملامح هذه الدولة الإسلامية المعاصرة ،في ظل صعود التيارات السياسية التي تتبنى وجهة نظر إسلامية، وما يطلق عليه حركات الإسلام السياسي، ومطالبتها بإقامة الدولة الإسلامية، بكل ما يتطلبه ذلك من نظام حكم إسلامي بإقامة الخلافة الإسلامية أو استعادتها، انطلاقا من أن الخلافة العثمانية كانت هي النسخة الأخيرة المعبرة عن تلك الدعوى، وإتباع الشورى بدلا من الديمقراطية الغربية الكافرة

وليت الأمر قد توقف عند مجرد المطالبة السياسية ، بل تبنت حركات الإسلام السياسي نهجا من العنف والقتل والتدمير تحت دعوى إقامة الدولة الإسلامية، والإسلام منهم براء، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسمح الإسلام بالاعتداء علي النفس الإنسانية _أية نفس _ فضلا عن كونها تشهد أن لا إله إلا الله ، تحت أي دعوى من الإدعاءات بإقامة الدولة الإسلامية، فلا ورب الكعبة ، لأن الله سبحانه وتعالى يقول (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا) [1]

---

١ الآية 32 سورة المائدة

فهذه ليست حربا بين معسكرين ولكنها حرب تتم في مواجهة مسلمين من بني جلدتهم، فهم أداة الأعداء لهدم الدول العربية التي عانت من استعمار غربي صريح في فترات سابقة ، وحكم ظالم وتخلف رهيب ، وهم يهدفون إلي تقسيم المنطقة أكثر مما هي مقسمة وإعادة رسم الخريطة بما يحقق مصالح الغرب وإسرائيل بصفة خاصة، ولكن لماذا يؤيد الغرب هذه الحركات وما تدعيه من إقامة الخلافة الإسلامية ؟ لاشك أن الغرب لا يرغب في قوة المسلمين ووحدتهم ، ولكنه يطمع في أن تلقى هذه الدعوي قبولا من المسلمين الذين يشكل المتطرفون منهم خطرا علي الغرب وتتولي هذه الخلافة –إن وجدت _ كبح جماح هذه الحركات وامتصاص غضبها بدلا من أن يوجهوا غضبهم للغرب، فينقلون بذلك إرهابهم إلي دولة الخلافة الإسلامية، كما تظل هذه الخلافة أسيرة للغرب بأن يتولي الحكم فيها أفراد وتنظيمات تدين للغرب بوجودها وتمويلها وتسليحها، ويكشف الغرب عند اللزوم عن تبعيتهم وتآمرهم إذا فكروا في التمرد عليهم، حتى تثور عليهم شعوبهم وتظل حركات التمرد والثورة داخل نطاق هذه الخلافة

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي نوضح فيها حقيقة هذا الموضوع _ الخلافة _ ونقدم استعراضا موجزا لنشوء دولة الخلافة العثمانية وتطورها، ومدي تعبيرها عن نظام الحكم الذي يجب أن يسود هذه الدولة من وجهة النظر الإسلامية ، بمعني أنه يطبق مبادئ وأحكام الإسلام، وبصفة خاصة كيف نطبق مبادئ الشوري في الإسلام في الوقت الحاضر، وعلاقة هذه الشورى بالديمقراطية الغربية، وما ينسب إلي الديمقراطية من شرور وآثام ، وهل هي لصيقة بها أم يمكن ان تتخلي عنها؟ كما نتناول كيف تطبق الدولة الإسلامية الحديثة الشورى ،ثم نتحدث عن تداول السلطة في الدولة الإسلامية وحق الشعب في تغيير الحكام

وإذا كان النموذج الذي يشار إليه بالبنان في وجوب الرجوع إليه والتمسك به ، عن حق، نموذج الدولة الإسلامية الأولي التي أقامها رسول الله في المدينة المنورة، ولما كانت هذه الدولة الأولي مرتبطة بوجود الرسول صلي الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده ، وحيث تحولت الدولة الإسلامية بل نظام الحكم في الدولة الإسلامية إلي ملك عضوض

بعد 30 عاما علي وجه التحديد من بعثة الرسول لقوله صلي الله عليه وسلم : الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا عضوضا [1]
وحيث يتمسك اليوم من ينادون بالخلافة الإسلامية بنموذج الخلافة العثمانية [2]، باعتبارها الصورة الأخيرة التي تمثل فيها نظام الحكم الإسلامي، ويريدون بناء علي ذلك إعادة هذه الخلافة (الإمبراطورية) العثمانية علي حساب الدولة الوطنية القائمة الآن ، وهم يستغلون في ذلك مشاعر المسلمين الذين يتوقون إلي التحرر من ظلم الحكام ، والعودة إلي نموذج إسلامي يسود فيه العدل والحرية والكرامة ، ويهاجمون في نفس الوقت أنظمة الحكم السائدة ،ويشككون في جدوي الديمقراطية (التي اتبعتها الدول الغربية الكافرة) كوسيلة لتحقيق الحرية والعدالة ، ويهمنا هنا أن نبين وجه الحقيقة في دعوي إعادة الخلافة الإسلامية، وهل الإمبراطورية العثمانية كانت النموذج الأخير لهذه الخلافة، فيجب إعادتها، أم أنها كانت غير ذلك؟وهل إعادتها واجب شرعا أم أن الواجب هو إقامة الدولة التي ترعى مصالح الناس وتحقق العدل بينهم ؟أيا كان شكل هذه

---

١ ولهذا قال معاوية رضي الله عنه بعد انقضاء الثلاثين سنة : (أنا أول الملوك) من رسالة أبي يزيد القيراواني ج 1 ص 96 وهذا الحديث أخرجه الإمام احمد في المسند عن النعمان بن بشير ،والحاكم في المستدرك وأبو يعلي في المسند وابن حبان في صحيحة والترمذي في السنن،

٢ في العصر الحديث ظهرت جماعات تطالب بعودة الخلافة الإسلامية وإقامة الدولة على أسس الدين الإسلامي، منها حركة الموحدين السلفية بقيادة محمد بن عبد الوهاب في السعودية ، وكذلك تنظيم القاعدة وحركة طالبان اللذان تحالفا للوصول إلى الحكم في أفغانستان وكونا دولة إسلامية سلفية وصفت بالتشدد والتطرف، و لا زالت حركات أخرى تطالب بعودة الخلافة أهمها جماعة الإخوان المسلمين في مصر, وتونس وغيرها،وابتداء من سنة 2005 برز حزب التحرير في وسائل الإعلام كجماعة تعمل لإعادة الخلافة، حيث يقوم بجمع الالاف من أنصاره في بلدان متعددة بتاريخ 28 من رجب في كل سنة، كان أبرزها تجمع 100,000 في استاد في اندونيسيا للمطالبة بإعادة الخلافة،.وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) حركة مسلحة .(على مستوى إقليمي: جماعة العدل والإحسان - المغرب. تنظيم دولة الخلافة - تركيا . مجلس الخلافة - بنغلادش.و أنصار حسين بدر الدين الحوثي - اليمن. حركة حماس - فلسطين. حركة الجهاد الإسلامي - فلسطين. حركة تنفيذ الشريعة المحمدية - باكستان. أنصار الشريعة - بقيادة أبو حمزة المصري في لندن. تنظيم التجديد الإسلامي - السعودية.

الدولة، طالما تمسكت بمبادئ الإسلام في الشورى وحفظ كرامة الإنسان وعمارة الأرض؟

وعلي ذلك نقسم بحثا إلي أربعة مطالب ، علي النحو التالي

المطلب الأول: دولة الرسول بالمدينة الخلافة الإسلامية الحق

المطلب الثاني: الإمبراطورية العثمانية

المطلب الثالث: الشورى والديمقراطية

المطلب الرابع: تداول السلطة في الدولة الإسلامية وحق تغيير الحكام

خاتمة

والله أسأل التوفيق والسداد

المطلب الأول
دولة الرسول بالمدينة
(ومن ثم الخلافة الإسلامية الحق)

لقد كانت دولة الإسلام الأولي التي أسسها وقادها رسول الله ﷺ في المدينة دولة متكاملة، بمعني شمولها لكل عناصر الدولة من شعب وإقليم ونظام حكم، كما هي عناصر الدولة اليوم ، ولاشك في أن الدولة التي نعرفها اليوم تتطلب أن يكون الإقليم محددا بحدود معروفة تفصلها عن الدول الأخرى، ولكن هذا المفهوم لم يكن سائدا ، لا في دولة المدينة ولا في غيرها من الدول في ذلك الوقت، حيث تلك الحدود لم تعرف إلا في نطاق الفكر الغربي الحديث، فقد كانت هناك دول (إمبراطوريات) كالفرس والروم ، والتي أشار إليها القرآن الكريم في أول سورة الروم ، وتلك الإمبراطوريات لم تكن تعرف الحدود الثابتة بل كانت حدودها تخوم متحركة تضيق وتتسع حسب ضعف وقوة الإمبراطورية، وهكذا امتدت الدولة الإسلامية الأولي إلي أرجاء واسعة من العالم في ذلك الوقت.

وقد أتاحت تلك الدولة الأولي في المدينة حرية العيش المشترك (المواطنة) لكل من تواجد علي أرض المدينة من المهاجرين والأنصار واليهود، بما يضمن تميز تلك الفئات وتضامنها في نفس الوقت، فلم تبخل تلك الدولة أن يكون اليهود أمة دون الناس، كما ضمنت أن يكون المسلمون المهاجرون والأنصار أمة، علي تنوع فئاتهم من أوس وخزرج وبني عوف وغيرهم، وكان ذلك جليا في دستور المدينة الذي وضعه رسول الله ﷺ لمن كان يقيم في تلك الدولة الأولي للإسلام، بما تضمنه من مبادئ المساواة ، دستور سبق به كل الدساتير والمواثيق التي يتباهى بها الغرب بقرون عديدة

وقد قامت الدولة الإسلامية الأولى علي مبادئ:

1 - أن السيادة لله، بمعني أن السلطة المطلقة غير المحدودة لا تكون لغير

الله سبحانه وتعالى ومتمثله في كتابة العزيز وسنة نبيه المعصوم ثم إجماع الأمة.

2- أن السلطان أو السلطة فيه للأمة ، أي أن مباشرة تنفيذ الأحكام والقواعد التنظيمية تكون للأمة، وفق ضوابط النظام الإسلامي الذي يقوم علي الشورى.

والناظر في آيات الكتاب الكريم وصحاح السنة ، يتبين أن الحكومة الإسلامية دستورية[1] وأن الأمر فيها ليس خاصا بفرد وإنما هو للأمة ، ممثلة في أولى الحل والعقد ، لأن الله سبحانه وتعالى جعل أمر المسلمين شورى بينهم، وساق وصفهم بهذا مساق الأوصاف الثابتة والسجايا اللازمة كأنه شأن الإسلام ومن مقتضياته.

وكان أمر اختيار الحاكم من شأن أهل الحل والعقد ، وهم العلماء والرؤساء وهم أصحاب السلطة الاجتماعية والسياسية ، ووجوه الناس ، أي سادتهم ، ويدخل فيهم أصحاب الجاه والشرف وأهل الخبرة والاختصاص، ولم يبين الفقه علي وجه الدقة كيفية اختيارهم، ويقتصر الأمر علي المسلمين فقط، وعلي الحاكم أن يتشاور مع هؤلاء الذين اختاروه في كل أمر جلل ، أي في عظائم الأمور لا صغائرها، والشورى مبدأ مقرر في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومارسه الخلفاء الراشدون.

وقد أمر الله رسوله بتطبيق الشورى في قوله تعالى: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ** ﴾[2] وجعل الشورى صفة من صفات المؤمنين في قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**﴾ [3]، وفي قصة ملكة سبأ يعلمنا القرآن أن الحاكم يجب عليه ألا يتخذ قراراً في مسألة هامة إلا بعد المشاورة، فيقول جل شأنه

---

١ فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف في السياسة الشرعية دار الأنصار بالقاهرة 1977، ص 25 وما بعدها

٢ سورة آل عمران ، الآية 159

٣ سورة الشورى، الآية 38

على لسان ملكة سبأ :
﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ١﴾.

قال رسول الله ﷺ:" من أراد أمرا فتشاور فيه وقضى هُدي لأرشد الأمور" رواه البيهقي، وعن الحسن : " ما تشاور قوم قط إلا هدوا وأرشد أمرهم" وكان النبي ﷺ والصحابة يتشاورون في أمر الحرب، وفي الأحكام التي لم تنزل كقتال أهل الردة، وميراث الجد، وعدد حد الخمر، وغير ذلك مما لا نص فيه من الله تبارك وتعالى.

وقال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ:" استرشدوا العاقل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا" قال علي: يا رسول الله ينزل الأمر بعدك لا قرآن فيه ولا حديث عنك ، قال: " اجمعوا له العباد واجعلوه بينكم شورى، ولا تقضوه برأي واحد٢

الخلافة الإسلامية

الخلافة الإسلامية كلمة مشتقة من الفعل خَلَفَ أي تبع في الحكم. ومصطلح الاستخلاف في العقيدة الإسلامية هو سبب من الأسباب الرئيسية التي وضع الله البشر على الأرض من أجلها؛ كي يعبدوه ويطبقوا أحكامه التي أرسلها بواسطة الأنبياء والرسل على مر الزمن.

استخدم مصطلح الخلافة الإسلامية للتعبير عن نظام الحكم الذي يقوم على استخلاف قائد مسلم على الدولة الإسلامية ليحكمها بالشريعة الإسلامية. وسميت بالخلافة لأن الخليفة هو من يخلف رسول الله ﷺ لتولي قيادة المسلمين والدولة الإسلامية، وعليه فإن غاية الخلافة هي تطبيق أحكام الإسلام وتنفيذها، وحمل رسالته إلى العالم بالدعوة والجهاد. الخلافة هي رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في الدنيا لإقامة أحكام الشرع

---

١ سورة النمل ، الآية 32

٢ تيسير التفسير للقرآن العظيم، محمد بن يوسف أطفيش، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، الجزء الحادي عشر ، 1407هـ1987م ص ص 498-499

الإسلامي وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، وهي عينها الإمامة.

الخلافة والإمامة:

إن الخلافة في الاصطلاح الإسلامي تعني القيادة الإسلامية أو الإمامة . ومن هنا يُعلم أن مصطلح الإمامة يرادف مصطلح الخلافة، ويقول أبو الحسن الماوردي: "الإمامة: موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وسمّيت خلافة لأن الذي يتولاها يكون الحاكم الأعظم للمسلمين ويخلف النبيَّ في إدارة شؤونهم. وتسمّى الإمامة لأن الخليفة كان يسمى إماماً، وطاعته واجبة سواء كان براً أو فاجراً ما لم يأمر بمعصية الله، سواء اجتمع عليه الناس ورضوا به، أو غلبهم بسيفه.ولأن الناس كانوا يسيرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمهم في الصلاة.

الخلافة في القرآن:

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ) ١

وقال سبحانه: **(يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)** ٢

وقال تعالى:**(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)** ٣.

---

١ سورة البقرة آية 30.

٢ سورة ص الآية 26

٣ سورة النور الآية 55

الخلافة الراشدة:

الخليفة الأول أبو بكر الصديق : تم اختياره كخليفة أول بعد الرسول محمد ﷺ عن طريق البيعة بعد نقاش دار في سقيفة بني ساعده بين الأنصار والمهاجرين وبعد وفاة الرسول صلي الله عليه وسلم ،قال الأنصار إن الخلافة تكون منهم ،لما لهم من فضيلة الإيواء والنصرة فهم حماة الإسلام ونصراء الرسول، ولم يروا ان النبي صلي الله عليه وسلم خصها ببطن من بطون العرب ولا بقبيلة من قبائلهم،وقال فريق آخر علي رأسهم أبو بكر وعمر أن الأمر للمهاجرين لأنهم السابقون إلي الإسلام ولأن العرب لا تدين إلا لقريش

وفريق ثالث رأوا أن الخلافة في بني هاشم وهم أسرة النبي ونادوا بـ علي بن أبي طالب لامتيازه علي كل بني هاشم بالسبق إلي الإسلام والدفاع عنه في المواقف الجلي والعلم والفقه في الدين١.

وكانت أسبقية أبي بكر في الإسلام ومكانته عند الرسول وخصوصا اختياره لإمامة المسلمين في الصلاة من قبل الرسول ﷺ أثناء مرضه أحد الإشارات التي اعتمد عليها جمع من الصحابة لتأكيد أفضلية أبي بكر، كما ذُكر في القرآن كأحد اثنين إذ هما في الغار أثناء هجرته مع رسول الله إلى يثرب. وتمت البيعة له وظل في الحكم لعامين.

الخليفة الثاني عمر بن الخطاب : عُين الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عن طريق وصية مباشرة من أبي بكر الصديق، واستمر في حكمه مدة 10 أعوام.

الخليفة الثالث عثمان بن عفان : قام عمر بعد أن طعنه أبو لؤلؤة وإحساسه بدنو أجله بتشكيل مجلس مؤلف من ستة أشخاص مرضيين من قبل رسول الله في الإسلام. على أن يتم الاختيار من بينهم بالشورى. وتم أول ما يمكن تسميته بانتخابات ضمن المجتمع الإسلامي الوليد للاختيار بين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وأسفرت النتائج كما تقول المصادر عن العملية الاستفتائية التي قام بها عبد الرحمن بن عوف عن

---

١ الإمام محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، 2014، ص 30

تسمية عثمان بن عفان خليفة للمسلمين، واستمر في الحكم 12 عاما.

الخليفة الرابع علي بن أبي طالب : بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عفان في أول فتنة تشهدها الدولة الإسلامية استلم علي بن أبي طالب الخلافة بمبايعته من قبل جمع من الصحابة ليستلم بذلك دولة، في حالة اضطراب شديد، اضطر فيها لنقل مركز الخلافة من المدينة المنورة إلى الكوفة، ورفض والي الشام وقتها معاوية بن أبي سفيان مبايعة علي بن أبي طالب تذرعا بضرورة القصاص أولا من قتلة الخليفة عثمان مما أدى إلى فتنة بين المسلمين ومعارك بين الجانبين، واستمر علي في الحكم 5 أعوام.

بعد اغتيال الخليفة علي بن أبي طالب على يد عبد الرحمن بن ملجم تمت البيعة لابنه الحسن بن علي الذي قضى ما يقارب السبعة أشهر في الحكم قبل أن يتنازل عن الخلافة لمعاوية [1] ، محققا بذلك نبؤة للرسول ﷺ بأنه سيد وسيصلح بين فئتين عظيمتين

وقد اتسمت الخلافة الراشدة بإقامة العدل بين الرعية وحفظ كرامة الإنسان وسيادة مبادئ الشورى وتحقيق مقاصد الشريعة علي يد الخلفاء الراشدين الذين تربوا علي منهج رسول الله ﷺ وكان كل واحد منهم قدوة وأسوة حسنه (بأيهم اقتديتم اهتديتم) وقد أطلق سيد أمير علي هذه الفترة من الخلافة الراشدة تسمية (الجمهورية الأولي)[2]

الخلافة والنظريات السياسية الفقهية

تختلف نظرة الفرق الإسلامية للخلافة، فتفسرها كل فرقة وفق معتقداتها وما صح عندهم من أحاديث.

الخلافة عند الشيعة:

الخلافة عند أغلب فرق الشيعة كالإمامية والإسماعيلية موضوع أوسع

---

١ بويع للحسن بن علي في شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة وسلم الحسن الأمر إلي معاوية وذلك في شهر جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين ، ويسمى عام الجماعة ، فكانت ولاية الحسن سبعة أشهر وسبعة أيام ومات الحسن في المدينة سنة تسع وأربعين وهو بن ست وأربعين سنة ، راجع احمد بن محمد بن عبد ربه، العقد الفريد ، الجزء الرابع، ص361

٢ د. حسين فوزي النجار، الإسلام والدولة العصرية، قضايا إسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص124

من الحكومة، فالخلافة عندهم إمامة والخليفة إمام، وهي بذلك امتداد للنبوة، وكلام الإمام وفعله وإقراره حجة ويجب الأخذ به، حيث اتفق علماؤهم على أن الإمام يساوي النبي في العصمة والإطلاع على حقائق الحق في كل الأمور، إلا أنه لا يتنزل عليه الوحي وإنما يتلقى ذلك من النبي،فالخليفة عند السنة يخلف بتعيينه حاكماً على الأمة، وعند الشيعة هو الإمام ولا يشترط أن يكون الإمام حاكماً..

الخلافة عند الشيعة الاثنا عشرية

يعتقد الاثنا عشرية أن موضوع قيادة الأمة الإسلامية محسوم بالنص عن الرسول ﷺ ، حيث تنص الأحاديث الشيعية على أن علي بن أبي طالب هو أول خليفة بعد الرسول، ويستدلون بحديث الغدير الذي جاء فيه:«من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه» غير أن السنة يتأولون معناها إلى غير الخلافة. هناك كذلك حديث الكساء١ ، وغيره والتي يستشهد بها على إمامة علي، وفي إثبات إمامة علي والأئمة الاثنا عشر من بعده.

والخليفة عند الشيعة هو أحد الأئمة المعصومين، والذي يتم اختياره بأمر من الله يُوحَي به للإمام الذي يسبقه. وعلى الرغم من ذلك فإن الإمام الوحيد الذي تولى الخلافة هو علي بن أبي طالب، ومن بعده الحسن بن علي الذي اعتبره أنصاره خليفة المسلمين، لكنه تنازل عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان.

الشيعة الإمامية

وقالت الشيعة الإمامية بانحصار الأئمة، ولكنهم مختلفون في مقدارهم ، فقال بعضهم خمسة وبعضهم سبعة وبعضهم ثمانية وبعضهم اثنا عشر وبعضهم ثلاثة عشر، وقالت الغلاة الأئمة آلهة أولهم محمد رسول الله ﷺ

---

١ جمع النبي صلي الله عليه وسلم فاطمة وعليا والحسن والحسين فألقى عليهم كساءه وضمهم إلي نفسه ثم تلا هذه الآية (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) فتأولت الشيعة الرجس ها هنا بالخوض في غمرة الدنيا وكدورتها(في بعض الأصول "ولذاتها ") صحيح مسلم الجزء السابع ص 130 الحديث رقم 261

إلى الحسين ،ثم من صلح من أولاد الحسين إلى جعفر بن محمد ، وهو الإله الأصغر وخاتم الآلهة ثم من بعده نوابه ، وهم من صلح من أولاد جعفر، وذهبت فرقة منهم إلى أن الإمام في هذه الأمة اثنان: محمد وعلي بن أبي طالب، وغيرهما ممن كان لائقا لهذا الأمر من أولاد علي فهم نوابهما.

الخلافة عند الزيدية

ينتسب الزيدية إلي زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه- أبو الحسن الهاشمي العلوي المدني أخو أبي جعفر الباقر، ولد سنة 75-ه وتتلمذ عليه وعلي يد بن عطاء الغزال شيخ المعتزلة ورئيسهم، ومنه اقتبس الاعتزال وتبعه أصحابه فاضحي كلهم معتزلة

يثبت الزيدية الخلافة لأبي بكر وعمر وهما إماما عدل ، إلا أن عليا- وفقا لمعتقدهم- كان أولى بالخلافة منهما ولكن يجوز إمامة المفضول مع وجود الفاضل.

ويجب أن يكون الإمام عدلا مصلحا مجتهدا يساوي الرعية بنفسه، ويقوم علي مصالحهم، ويرون أنه لا ولاية لظالم، بل يجب الخروج عليه، ومنازعة سلطانه، ولا يؤمنون بالرجعة ولا بالمهدي المنتظر ولا يري عامتهم عصمة أهل البيت، ويرون جواز خروج إمامين في قطرين يستجمعان خصال الإمامة ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة.

الملك العضوض

بعد تقلد معاوية بن أبي سفيان للخلافة في دمشق عمل على التوصية بالخلافة - خلال حياته - لابنه فأصبح ابنه يزيد هو الحاكم الجديد، مما أدى إلى رفض بعض الصحابة من ضمنهم الحسين بن علي لذلك الأمر، فقرر الحسين الدعوة لنفسه رافضا أن تتحول الخلافة إلى حكم وراثي، مما أدى لنشوب معركة كربلاء التي استشهد فيها الحسين على يد عبيد الله بن زياد، وبعد وفاة يزيد تولى ابنه معاوية بن يزيد مقاليد الحكم وراثيا ولكنه أعلن رفضه للأمر وقرر الانعزال وترك الأمر شورى بين المسلمين.

وفي تلك الأثناء كانت البيعة قد تمت لعبد الله بن الزبير في العراق وأصبح بذلك الخليفة الشرعي ويشكل تمردا على الدولة الإسلامية، إلا أن مروان بن الحكم وقف في وجه هذا التمرد وتم اختياره من قبل الأغلبية خليفة للمسلمين ومن بعده ابنه عبد الملك بن مروان والذي خرج على

الخليفة في الحجاز عبد الله بن الزبير، ونشبت معارك قادها رجل عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي انتهت باستشهاد الخليفة عبد الله بن الزبير بجوار الكعبة، لينتهي بذلك الأمل في عودة الخلافة إلى شورى بين المسلمين.

وبشكل عام تعتبر بداية تولي معاوية بن أبي سفيان هي بداية نهاية الخلافة وتحولها لملك عضوض وحكم وراثي منحصر في أسر حاكمة تتنافس فيما بينها على الحكم.

هل هناك التزام بالقرشية ؟

ولم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة الصحيحة ١ ما يدل علي أن أمر المسلمين بعد رسول الله ﷺ يكون لقريش ولا لغير لقريش أو في أسرة خاصة أو أفراد معينين، ومقتضى هذا، أن يكون أمر الرياسة العليا موكولا إلي الأمة تختار من تشاء .

ذلك أن رسول الله ﷺ لم يستخلف علي الناس أحدا، ولو كان الأمر وراثيا لعهد به إلي صاحبه ، والمسلمون لما اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة علي أثر وفاة النبي واختلفوا فيمن يلي الأمر بعده، كانت حجج الفريقين المختلفين ناطقة بأنهم لا يعرفون الأمر حقا لمعين، حتى أن بعض الأنصار دعا إلي بيعة سعد بن عباده، وبعضهم قال للمهاجرين ، وأن أبو بكر لما حاجهم بأن الأئمة من قريش، لم يقل ذلك باعتباره نصا من الدين، ولكن علي أنه نظر صحيح لما لقريش إذ ذاك من العصبية والمنعة ولعدم تنازع الفئات الأخرى لقوله (إن هذا الأمر لو تولته الأوس نفته عليهم الخزرج وإن تولته الخزرج نفته عليهم الأوس ولا تدين العرب إلا لهذا الحي من قريش).

بل إن أبو بكر ذاته قرر أن الرسول لم يحدد فيمن تكون الخلافة من بعده وهل للأنصار نصيب فيها؟، فيروي بن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد٢ أن عبد الرحمن بن عوف دخل علي أبي بكر رضي الله عنه في

---

١ فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف المرجع السابق، نفس الموضع

٢ أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، الجزء الرابع، سلسلة الزخائر العدد114 ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2004 ، ص 267-268

مرضه الذي توفي فيه .. فقال له أبو بكر .. إني لا آسي علي الدنيا إلا ..، وثلاث وددت أني سألت رسول الله عنهن.. : فإني وددت أني سألته لمن هذا الأمر من بعده فلا ينازعه احد، وأني سألته هل للأنصار في هذا الأمر نصيب فلا يظلموا نصيبهم منه.

كما أنه لو كان الأمر غير ذلك ما ساغ لعمر رضي الله عنه قوله وهو يفكر فيمن يستخلفه (لو كان سالم مولى حذيفة حيا لوليته) إذ كيف يولي مولى وقد سمع في السقيفة أن الأئمة من قريش.

هل هناك التزام إسلامي بالخلافة؟

إن النموذج الذي ساد دولة المدينة في المزج بين السلطتين الدينية والسياسية والعسكرية نموذج تاريخي نادر لا يمكن تكراره، فلا يوجد شخص يوحى إليه بعد النبي ﷺ يمكن أن يجمع السلطتين معا، وما حدث بعد ذلك من حروب الردة في خلافة أبي بكر رضي الله عنه تدل علي وتجود الخلاف بين الصحابة أنفسهم حول تلك الحروب ، بل إن ما ورد عن الخليفة عمر بن الخطاب من قوله (لو كان سالم مولي حذيفة حيا لوليته) ليؤكد أن الخلافة لا تنحصر في القرشيين.

كما أن الإسلام لم يضع نموذجا للحكم يجب التمسك به والحرب من أجله، بل وضع مبادئ عامة يجب الالتزام بها وعدم مخالفتها ، تتمثل في الشورى وإقامة العدل والحفاظ علي الكرامة الإنسانية ، لكل من يستظل بظل الدولة الإسلامية ، بل أن نظام الخلافة قد انتهي بمرور الثلاثين عاما التي حددها رسول الله صلي الله عليه وسلم في حديثه صلي الله عليه وسلم : الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا عضوضا .ولهذا قال معاوية رضي الله عنه بعد انقضاء الثلاثين سنة : (أنا أول الملوك) [1]

وهكذا يقسم التاريخ الإسلامي بعد ذلك لدولة أموية حكمها الأمويون، ودولة عباسية حكمها العباسيون،وانتهت علي يد المغول، وفي أثناء الخلافة العباسية قامت دولة فاطمية حكمها الفاطميون،، وفي ظل الدولة

---

١ من رسالة أبي يزيد القيراواني ج 1 ص 96 وهذا الحديث أخرجه الإمام احمد في المسند والحاكم في المستدرك وأبو يعلي في المسند وابن حبان في صحيحة والترمذي في السنن

العباسية قامت عدة دول أخري في عدة مناطق من العالم الإسلامي من ضمنها السلاجقة والدولة الطولونية ودولة القرامطة ، ثم دولة عثمانية حكمها الأتراك العثمانيون، والتي انتهت عام 1924 بإعلان الجمهورية التركية من قبل مصطفى كمال أتاتورك وتحت تأثير الحرب العالمية الأولى وحركات الانفصال العربية عن الحكم التركي مثل تلك التي قادها الشريف حسين في الحجاز.

والإسلام يدعو للوحدة ونبذ الفرقة في مواجهة العدو وتحقيق التعاون والتضامن بين الدول الإسلامية التي يحكمها الملك العضود ، والتوحد في مواجهة العدو المشترك، فلا شك أن الدول الكبري هي فقط القادرة علي العيش في أمان وفرض رؤيتها علي الآخرين فضلا عن الزود عن بيضتها وحماية أهلها

ولكن هناك فرق بين القول بأن الاتحاد والوحدة بين المسلمين هدف يجب السعي إليه وتحقيقه ،ما أمكن، وبين القول بأن الخلافة فرض واجب، يعاقب المسلم علي تركه، فالاتحاد بين الدول الإسلامية، قد يغني عنه التعاون من خلال منظمة التعاون الإسلامي، في ظل الظروف الدولية الراهنة التي لا تتيح قيام دولة إسلامية واحدة، بل إن ما يجري الآن هو تفتيت الدول الإسلامية المفتتة من قبل ،كما أن نموذج الخلافة ليس مقدسا بعد الخلافة الراشدة، بل هو حكم عضوض وهو ما نوضحه في المطلب التالي.

المطلب الثاني
دعوى الخلافة اليوم
تقويم الدولة العثمانية

وأشير في بداية معالجة موضوع هذا المطلب، أنني لست مؤرخا وليست مهمتي هنا أن أورد سجلا لحياة هذه الدولة ، ولكنني أتوقف عند

بعض الأحداث في تاريخها، وعلي من يريد المزيد الرجوع للمصادر التاريخية المتعددة والمتاحة الآن أكثر مما كان متاحا من قبل، وبصفة خاصة في شبكات الاتصال الحديثة والمواقع الالكترونية وقد استفدت منها بقدر كبير.

الفرع الأول
بعض الملامح من تاريخ الدولة العثمانية

أسس هذه الدولة عثمان الأول بن أرطغرل واستمرت قائمة لما يقرب من 600 سنة منذ 27 يوليو 1299م وحتى 1924م، وبلغت ذروة مجدها في عهد السلطان سليمان الأول (القانوني) حكم منذ عام 1520م متى عام 1566م ثم أصيبت بعد ذلك بالضعف والتفسخ وانتهت بقيام الدولة التركية في 29 اكتوبر1923 .

والعثمانيون من الأتراك وموطنهم الأصلي آسيا الوسطي ،وقد انقسموا إلي عشائر وقبائل عديدة منها قبيلة " قايي" التى نزحت في عهد زعيمها (كندز ألب) إلي المراعي الواقعة شمالي غرب أرمينيا قرب مدينة خلاط ، عندما استولي المغول علي خراسان، وتركت هذه القبيلة المنطقة حوالي سنة 1299م بفعل حروب أثارها السلطان جلال الدين الخوارزمي وهبطت إلي حوض نهر دجلة.

قيام الدولة العثمانية : توفي " كندز ألب " في العام التالي لنزوح عشيرته إلي حوض نهر دجلة فترأس العشيرة ابنه سليمان ، ثم حفيده "ارطغرل" الذي ارتحل مع عشيرته إلي منطقة إرزينجان، وكانت مسرحا للقتال بين السلاجقة والخوارزميين، فالتحق بخدمة السلطان علاء الدين السلجوقي وساعده في حروبه، فاقطعه السلطان بعض الأراضي الخصبة قرب مدينة أنقره ثم أقطعه منطقة في أقصى الشمال الغربي من الأناضول، وكلما زادت مساعدته للسلطان زادت أملاكه وزادت مطامعه وألقابه ، حيث أطلق عليه لقب الغازي وتوفي في سنة 1281م.

وبعد ارطغرل تولي زعامة القبيلة ابنه البكر عثمان، فاخلص الولاء

للدولة السلجوقية، وساعد في فتح الأراضي البيزنطية كافة وإدخالها في الدولة الإسلامية وفي سنة 1299م وحين تغلب المغول علي دولة قونية السلجوقية سارع عثمان بإعلان استقلاله عن السلاجقة ولقب نفسه " باديشاه آل عثمان" أي عاهل آل عثمان، فكان بذلك المؤسس الحقيقي لهذه الدولة التركية التي نسبت إليه لاحقا.

وظل عثمان حتى عام 1326م حتى خلفه ابنه أروخان الذي احتل مدينة بورصة الواقعة علي بحر مرمرة وجعلها عاصمة له وضرب النقود باسمه ونظم الجيش ، وشهد المسلمون في عهده أول استقرار في أوربا وأصبحت الدولة العثمانية تمتد من أسوار أنقرة في آسيا الصغري إلي تراقيا في البلقان.

وتولى ابنه مراد الله (مراد الأول) في 1360م، وبعد عامين فتح مدينة أدرنه وجعلها عاصمة له حتى تم فتح القسطنطينية في وقت لاحق ، ثم تولي من بعده ابنه بايزيد ، واتسعت الدولة في عهده مما أزعج ملوك أوربا والبابا يونيفاس التاسع ،حيث تحالفت المجر وعدد من أمراء فرنسا وبافاريا والنمسا وفرسان القديس يوحنا في رودس وجمهورية البندقية وانجلترا، ولكن الأوربيون لقوا هزيمة منكرة وردوا علي أعقابهم، ولكن تيمور لنك قائد المغول تمكن من هزيمة بايزيد عند "جُبق آباد " في ربيع 1402م .

وبعد موت با يزيد تجزأت الدولة و تنازع أبناؤه علي تنصيب أحدهم فنشبت بينهم حروب ضارية، ولكن النصر كان من نصيب محمد بن بايزيد الملقب بمحمد الأول " محمد جلبي " وتولي من بعده مراد الثاني ثم ابنه محمد (الفاتح) الذي حشد للبيزنطيين جيشا كبيرا مزودا بالمدافع الكبيرة وأسطولا ضخما ،وحاصرهم لمدة 53 يوما سقطت بعدها مدينة القسطنطينية التى تحولت إلي إسلامبول ، وفتح بلاد المورة في جنوب اليونان وإقليم الأفلاق وبلاد البشناق وألبانيا وهزم البندقية ووحد الأناضول عبر قضائه علي إمبراطورية طرابزون الرومية وإمارة قرمان ووافته المنية 1481م.

وبعد موت السلطان محمد الفاتح تنازع ابناه " جم " و " بايزيد " علي العرش ولكن الغلبة كانت من نصيب بايزيد ، ففر جم إلي مصر حيث احتمى بسلطان المماليك " قايتباي" ثم إلي رودس [1]حيث حاول التعاون مع فرسان القديس يوحنا والدول الغربية علي أخيه،ثم قتل بالسم علي يد البابا في نابولي.

وفي آخر عهد بايزيد دب الخلاف بين أولاده علي ولاية العهد، حيث اختار با يزيد ابنه أحمد لخلافته فغضب ابنه الآخر سليم فثار علي والده وشقيقة ثم استولي علي أدرنه ، فما كان من بايزيد إلا أن حشد لقتال ابنه سليم فهزمه وقرر نفيه ، ولكن الجنود الانكشارية ضغطوا علي السلطان للتنازل لابنه سليم وقد مات بايزيد في 26 مايو 1512م.

وأقدم سليم علي قتل إخوته وأولادهم حتى لا يبقي له منازع في الحكم وابرم هدنة طويلة مع الدول الأوربية حتى يتفرغ لمواجهة الصفويين والمماليك ، وكان يهدف إلي السيطرة علي طرق التجارة بين الشرق والغرب ،والتوسع علي حساب القوى في المشرق والقضاء علي المد الشيعي وتوحيد الأمصار الإسلامية الأخرى حتى تكون يدا واحدة في مواجهة أوربا، وخاصة بعد سقوط الأندلس وقيام البرتغاليين بالتحالف مع الصفويين وإنشائهم مستعمرات في بعض المواقع في جنوب العالم الإسلامي.

وكان للعثمانيين النصر علي الصفويين في معركة سهل جالديران وانتصروا علي المماليك في موقعة مرج دابق في 24 أغسطس 1516[2] التي قتل فيها سلطان المماليك قنصوة الغوري، ثم واصلوا زحفهم علي

---

١ راجع، المجمل في التاريخ المصري، ألفه بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول، نشره حسن إبراهيم حسن، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ذاكرة الكتاب ، رقم 166، ص 238.

٢ راجع ، محمد بن احمد بن إياس الحنفي، المختار من (بدائع الزهور في وقائع الدهور)، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996 ، ص 74-84 وراجع أيضا ، المجمل في التاريخ المصري، حسن إبراهيم حسن وآخرين ، ص 239-240.

مصر والتحموا بالمماليك في معركة الريدانية١ في 22 يناير 1517 التي قررت مصير مصر كلها وانتصروا عليهم مجددا ودخلوا القاهرة في 26 يناير علي جثث المصريين و المماليك ودامت المذبحة أربعة أيام، يصفها بن إياس بالمصيبة العظمى التي لم يسمع بمثلها فيما تقدم من الزمان، وكانت الجثث ملقاة في الطرقات من باب زويلة إلي الرميلة ومن الرميلة إلي الصليبة إلي قناطر السباع إلي الناصرية، ويقدر القتلي في القاهرة بأكثر من عشرة آلاف مصري أما المماليك فيقدر عدد قتلاهم بثمانمائه،وظفر الأتراك بعد ذلك بطومانباي وشنقوه علي باب زويلة أمام أعين الشعب في 23 إبريل 1517م.

ولم يكن سليم الأول هاديا ولا صاحب رسالة ولم يترك القاهرة قبل أن ينزع منها اثمن من وما فيها، فقد رحل أكابر الدولة وأمهر صناعها وفنانيها إلي إستنطبول ، كما لم ينس قبل مغادرته القاهرة أن يغتصب كل ما وقع تحت يده من التحف الثمينة والنادرة ، حتى الأخشاب والبلاط والرخام والأسقف المزيكة ومجموعة المصاحف والمخطوطات والمشاكي والكراسي النحاسية والمشربيات والشمعدانات والمنابر، وأحال دروب وحارات القاهرة إلي برك من الأشلاء والدم٢ .

وفي أثناء ذلك قدم شريف مكة مفاتيح الحرمين الشريفين إلي السلطان سليم اعترافا بخضوع الأراضي المقدسة الإسلامية للعثمانيين، وتنازل في الوقت ذاته آخر الخلفاء العباسيين محمد الثالث المتوكل علي الله عن الخلافة للعثمانيين٣ وأصبح كل سلطان لهم بعد ذلك يكنى أمير المؤمنين وخليفة

---

١ هي مكان بين المطرية والجبل الأحمر، حسن إبراهيم حسن وآخرين ، المرجع السابق ، ص242، وحاصل سنوات الاحتلال العثماني في بلادنا كان هو التخلف الحضاري والفكري لسنوات خيم عليها الظلام وأصابها الضمور، راجع محمد عبد الله عنان، مؤرخو مصر الإسلامية ، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع ، القاهرة 1991 ، ويري الكاتب جمال الغيطاني أن السلطان سليم الأول سفاحا أو جزارا من الطراز الأول فيصفه بهولاكو ، جريدة المصري اليوم 14\9\2014.

٢ محمد عبد المنعم السيد الراقي، الغزو العثماني لمصر، مؤسسة شباب الجامعة ، 1972

٣ يقرر حسن عثمان، لدي حسن إبراهيم حسن، أنه لا يمكن الجزم بمسألة نزول المتوكل للسلطان سليم عن الخلافة في سنة 1517، المرجع السابق ص 244-247

رسول رب العالمين.

وتوفي السلطان سليم في 22 سبتمبر 1520م الموافق 9 شوال سنة 926ه وهو علي أهبة الاستعداد لقتال فرسان القديس يوحنا في رودس ،فارتقى العرش من بعده ابنه سليمان الذي يعرف في الشرق باسم القانوني ويعرف في الغرب باسم " العظيم " الذي تمكن من الاستيلاء علي جزيرة رودس واحتل مدينة بلجراد في سهولة ، وحاصرت الجيوش العثمانية فيينا 1529غير أنها لم تتمكن من فتحها في تلك المرة أو في حصارها الثاني في1683م ، كما استدار للشرق فاستولي علي تبريز عاصمة الفرس كما احتل بغداد ، وحقق العثمانيون أيام السلطان سليمان عدة فتوحات بحرية مهمة منها الاستيلاء علي تونس من أيدي الأسبان وفتح طرابلس الغرب وتحريرها من الأسبان وفرسان القديس يوحنا.

ويعتبر عصر السلطان سليمان العصر الذهبي للدولة العثمانية ، وما أن انقضي هذا العصر حتى أصاب الدولة الضعف والتفسخ، فقد كان سليم الثاني، خليفة سليمان، سلطانا ضعيفا لا يتصف بما يؤهله للقيام بحفظ فتوحات أبيه فضلا عن إضافة شئ إليها ، وبالإضافة إلي انه كان حاكما منحلا خاملا، وكان ماجنا سكيرا، مما أتاح لمن يشغل وظيفة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) الحاكم الفعلي وقائد الجيوش، وكان لوجود الصدر الأعظم محمد باشا صقلي الفضل في فتح اليمن بجيش كبير بقيادة عثمان باشا يسانده سنان باشا والي مصر، وكذلك فتح جزيرة قبرص..وتوفي السلطان سليم الثاني في 12 ديسمبر 1574م الموافق 27 شعبان 928ه- .

وتولي بعد السلطان سليم الثاني ابنه مراد الثالث ،واهم ما حدث في عهده هو التوسع شرقا علي حساب الدولة الصفوية، فبعد وفاة الشاه طهماسب الأول من غير أن يسمي من سيخلفه تنازع أبناؤه علي السلطة ، فأرسل الصدر الأعظم محمد باشا صقلي حملة عسكرية لبلاد فارس لفتح ما يتيسر من مدنها، فضموا إليهم من أملاكها بلاد الكرج ثم أذربيجان الشمالية ثم بلاد داغستان.

تعرضت الدولة العثمانية بعد هذه الغزوات لهزة سياسية عنيفة، عندما تقلّص نفوذ الصدر الأعظم محمد باشا صقللي، ومن ثم قُتل في سنة

1579م، فعمّت الفوضى بعد موته بفعل ضعف حلفائه وتمرّد الإنكشارية، وراح الولاة يتنافسون فيما بينهم على منصب الصدارة العظمى. و في الغرب، ثار الإنكشارية في القسطنطينية وفي الولايات نظرًا لهبوط قيمة أجورهم، الأمر الذي دفع الصدر الأعظم الجديد، سنان باشا، أن يشغلهم بالحروب مع النمسا في المجر.

ونظرًا لما وصل إليه الإنكشارية من فوضى توالت عليهم الهزائم، وفقدوا بعض القلاع، وتوفي السلطان مراد الثالث مساء 19 يناير سنة 1595م، الموافق فيه 8 جمادى الأولى سنة 1003هـ، بعد أن أصيب بداء عياء.

تولّى عرش آل عثمان بعد مراد الثالث ابنه محمد، الذي خرج عن القاعدة التي استفحلت منذ أيام جده سليم الثاني، وهي تولي الصدر الأعظم قيادة الجيش، فقاد الجيوش بنفسه وخرج لقتال المجر والنمسا، وانتصر عليهم في موقعة كرزت سنة 1596م. وفي بداية القرن السابع عشر حصلت في الأناضول ثورة داخلية كادت أن تكون عاقبتها وخيمة على الدولة، خصوصًا وأن نار الحروب كانت مشتعلة على حدود المجر والنمسا، وخلاصتها أن قائد إحدى فرق الإنكشارية التي نفيت إلى الأناضول عقابًا لها لعدم ثباتها في موقعة كرزت، ادعى أنه رأى النبي محمد في منامه يبشره بالنصر على العثمانيين،فأعلن العصيان وثار على الدولة وقام بعدد من الفتن إلى جانب شقيقه، ثم مات بعد أن أصيب بجراح في إحدى المعارك، لكن شقيقه استمر يعصي الدولة إلى أن أعطته ولاية البوسنة ليحارب الأوروبيين حتى هلكت جيوشه عن آخرها في المناوشات المستمرة بينها وبين النمسا والمجر. وأعقبت هذه الثورة الكبيرة ثورة أخرى في القسطنطينية هي ثورة الخيالة، الذين طالبوا بتعويضهم عما لحق بهم من أضرار جرّاء الثورة السابقة، فاستعانت الدولة عليهم بجنود الإنكشارية وأدخلتهم في طاعتها مجددًا.

وبعد وفاة السلطان محمد الثالث ظهر سلاطين أكثر ضعفًا وانغماسًا في الملذات، على الرغم من بروز بعض الشخصيات القوية منهم، مثل السلطان عثمان الثاني ومراد الرابع، وبعض الوزراء الذين عملوا على صون هيبة وسلطان الدولة، ومن هؤلاء مراد باشا القبوجي، الذي كان

عونًا وعضدًا للسلطان أحمد الأول الذي تولّى وهو لم يتجاوز الرابعة عشر إلا بقليل.

وفي تلك الفترة تنازلت الدولة العثمانية عن عراق العجم للدولة الصفوية، فكانت تلك أول معاهدة تركت فيها الدولة فتوحاتها، وكانت بمثابة فاتحة الانحطاط. وبعد أحمد الأول تولّى أخيه مصطفى العرش لثلاثة أشهر فقط، قبل أن يُعيّن عثمان الثاني بدلاً منه، الذي حدثت في عهده سابقة كانت الأولى من نوعها، وتدل على مدى الانحطاط الذي وصلت إليه الدولة آنذاك، إذ تخاذل الإنكشارية في القتال، فأراد أن يؤدبهم ويستبدل بهم جنودًا جددًا مدربين، فثاروا عليه وقتلوه وأعادوا عمه مصطفى إلى الحكم.

وما إن انتشر خبر قتل الخليفة حتى عمت الفوضى والثورات أرجاء الدولة العثمانية، وقام الولاة يعلنون الاستقلال عن الدولة، فأشار الصدر الأعظم المعين بواسطة الإنكشارية بعزل مصطفى الأول وتعيين ابن أخيه مراد الرابع. استطاع مراد الرابع أن يُطهّر الدولة من بعض الثورات مثل ثورة أباظة باشا والي أرضروم، وثورة قام بها الإنكشارية، وحركة أمير لبنان فخر الدين المعني الثاني الاستقلالية، كما استرجع بغداد وهمدان وتبريز ويريفان وكامل أذربيجان من الصفويين[1].

وفي عهد خليفته إبراهيم الأول، انتعشت الدولة بعض الانتعاش، فدخل الأسطول العثماني جزيرة كريت من غير أن يلقى مقاومة تذكر،وبعد هذا العهد عرف العثمانيون فترةً من الضعف والعجز لم ينتشلهم منها إلا المصلح الكبير "محمد الكوبريللي " الذي تولّى منصب الصدارة العظمى عام1656م في عهد السلطان محمد الرابع، فنهض بالدولة نهضة جديدة وطهرها من آفاتها الفتاكة، وهكذا اشتد ساعدها من جديد. وبعد محمد كوبرولي تولّى ابنه "فاضل أحمد" ذات المنصب وسار على نهج أبيه،فقامت القوات العثمانية سنة 1663م بهجوم على بلاد المجر وهددت

---

١ راجع الأصولية الإسلامية في العصر الحديث، د.ليب هيرو ، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، سلسلة تاريخ المصريين 1070 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997 ، ص 247

ڤيينا نفسها بالسقوط.

وفي سنة 1672م استولى العثمانيون على أوكرانيا وكانت تابعة لملك بولندا. وفي 17 يوليو سنة 1683م، حاصرت جيوش السلطان محمد الرابع ڤيينا للمرة الأخيرة، ولكنها صُدّت عنها.

عُزل السلطان محمد الرابع بتاريخ 8 نوفمبر سنة 1687م، الموافق فيه 2 محرم سنة 1099هـ، فعمّت الفوضى بعد عزله، وتوالت الهزائم على الدولة العثمانية، فاحتلت النمسا بلغراد وأجزاء من بلاد الصرب، واحتلت البندقية أجزاء كثيرة من كرواتيا ودلماسيا وأكثر أجزاء المورة. ولم يُنقذ الدولة من تلك المشاكل إلا "مصطفى كوبرولي باشا "، الابن الآخر للمصلح الكبير محمد كوبرولي، فبذل جهده في بث روح النظام في الجنود، وأحسن للنصارى بشكل كبير حتى استمال جميع مسيحيي الدولة، واستطاع استرجاع بلغراد وإقليم ترانسلڤانيا.

لكن على الرغم من ذلك، فإن الدولة العثمانية لم تحقق أي فتوحات ، فكانت حروبها وفتوحاتها خلال هذه الحقبة لاسترداد ما سُلب منها إجمالاً، ففي عهد السلطان مصطفى الثاني، انتصر العثمانيون على بولندا وأجبروا قيصر الروس بطرس الأكبر على فك الحصار عن مدينة آزوف، واستعادوا البوسنة وبعض الجزر في بحر إيجة، لكن الروس ما لبثوا أن عادوا لفتح آزوف، وانتصر النمساويون مرة أخرى على العثمانيين في "معركة زانطة "،وتحالفوا مع بضعة دول أوروبية ضد الدولة العثمانية وأجبروها على توقيع معاهدة "كارلوڤتش"، التي فقدت فيها مدينة آزوف لصالح روسيا، وما بقي لها من بلاد المجر للنمسا، وأوكرانيا وبودوليا لبولندا، وساحل دلماسيا وبعض جزر بحر إيجة للبندقية.

ازداد وضع الدولة العثمانية سوءًا خلال السنوات القليلة اللاحقة، ففي أوائل القرن الثامن عشر، وفي عهد السلطان أحمد الثالث تحديدًا ١، طلبت السويد دعم العثمانيين في حربها ضد الروس، لكن الأخيرة رفضت في بداية الأمر، فمالت كفة الميزان لصالح الروس الذين هزموا السويد

---

١ وول ديورانت ، قصة الحضارة ، الإسلام والشرق السلافي الشمال البروتستانتي، المجلد 41 ، ترجمة فؤاد اندراوس، مكتبة الأسرة 2001 ، ص 11-12-89

وأرغموا ملكها على الفرار ملتجئاً إلى بلاد الترك، وعندما قررت الدولة العثمانية خوض الحرب أخيرًا، سنحت لها الفرصة أن تقضي على القيصر بطرس الأكبر، لكن الصدر الأعظم رفع الحصار عنه بعد تلقيه رشوة من خليلة القيصر كاترين.

كذلك أجبر العثمانيون على توقيع معاهدة جديدة هي معاهدة "بيساروفتش "، وذلك بعد أن استنجدت البندقية بالنمسا لتجبر الأخيرة العثمانيين على إعادة جزيرة كريت إلى البندقية، واضطرت الدولة في هذه المعاهدة أن تستغني عن بلغراد، ومعظم بلاد الصرب وجزءًا من الأفلاق للنمسا، وأن تظل البندقية مسيطرة على سواحل دلماسيا، مقابل عودة بلاد مورة للعثمانيين، استرجعت الدولة العثمانية أيضًا بعض المدن التي فقدتها سابقًا لصالح الصفويين، مثل همدان وتبريز وإقليم لورستان، لكنهم عادوا وهزموا وتنازلوا عن كل ما أخذوه من الصفويين ، ففي أواخر القرن الثامن عشر وصل النظام العثماني إلى غايته من العجز و الفساد١.

لجأت الإمبراطورية الروسية إلى الفتنة الداخلية، فقامت بإثارة مسيحيي المورة على العثمانيين، واتجه الأسطول الروسي إلى المورة لدعم الثورة، ولكنه مُني بالهزيمة، ولكن بعض السفن التي أفلتت تمكنت من إحراق جزء كبير من الأسطول العثماني، ثم اتجهت لاحتلال جزيرة "لمنوس"، فأجبرتها البحرية العثمانية على التقهقر، وأخمدت الثورة في المورة. وفي 10 يونيو سنة 1772م، الموافق فيه 9 ربيع الأول سنة 1186هـ، تهادن الفريقان مقابل بعض الامتيازات لصالح روسيا لعلّ أهمها هو حقها في حماية جميع المسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية.

وفي غضون الحرب العثمانية الروسية، ظهرت حركتان استقلاليتان عن الدولة العثمانية هي: حركة علي بك الكبير في مصر٢ وحركة الشيخ ظاهر العمر في فلسطين، وقد تمكن العثمانيون من القضاء عليهما.

---

١ د. احمد عزت عبد الكريم، المجمل في التاريخ المصري، مرجع سابق ، ص 285

٢ راجع ، المجمل في التاريخ المصري، مرجع سابق ، ص 282

ابتدأت محاولات الإصلاح الجدية في عهد السلطان سليم الثالث، الذي يُعد من أوائل المصلحين والروّاد الحق في التاريخ العثماني كله، وقد قلّده من جاء بعده. وعندما اعتلى هذا العرش كانت ثروات البلاد قد وصلت إلى حالة متدنية، وكان العثمانيون قد عادوا للحرب مع روسيا والنمسا، ولم يكن باستطاعة أي سلطان أن يقوم بحملة إصلاحات ورحى الحرب دائرة، لكن جاءت عناية القدر، عندما ظهرت الثورة الفرنسية وانشغل الإمبراطور النمساوي بها، وخاف أن تمتد إلى بلاده، فعقد صلحًا مع العثمانيين أعاد إليهم بموجبه بلاد الصرب وبلغراد.

واجهت السلطان سليم الثالث في بداية حياته السياسية، المشكلات التقليدية القديمة: وكان بطبعه ميالاً للإصلاح بحيث لم يتردد فجاء بفكرة الجنود النظامية ليتخلص من الإنكشارية الذين أصبحوا منبعًا للفتن والهزائم، وأصلح الثغور وبنى القلاع الحصينة لحمايتها وجعل إنشاء السفن على الطريقة الفرنسية، واستعان بالسويد في وضع المدافع، وترجم المراجع العلمية في الرياضيات والفن العسكري، كما وضع نظامًا هرميًا للقيادة العسكرية، وأخضع التجنيد لقواعد أكثر صرامة، ووضع نظامًا للجنود المشاة تضمن تعليمات لمساعدة الجنود على التصرف كوحدة، ودُعي هذا النظام "بالنظام الجديد".

واعترض الإنكشارية على هذه الإصلاحات ومعهم الجنود غير النظاميين ،وأجبروا الخليفة على إلغاء النظام العسكري الجديد، ولم يكتفوا بذلك بل عزلوا السلطان وقاموا بقتله لاحقًا بناءً على أمر خليفته،ويُعتبر سليم الثالث السلطان العثماني الوحيد الذي قُتل بسلاح أبيض.

وكان من أبرز الأحداث التي حصلت في عهد سليم الثالث قيام الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت الأول[1]، فتحول أعداء الأمس إلى حلفاء والعكس صحيح، حيث انهارت الصداقة العثمانية الفرنسية التي قامت منذ عهد السلطان سليمان القانوني، وتحالفت روسيا وبريطانيا مع

---

١ بعد أن ساءت الأوضاع في مصر ووصل النظام العثماني المملوكي إلي غايته من الفساد، وعجز عن تقديم الخير والحكم الصالح للمصريين، المجمل في التاريخ المصري ، المرجع السابق ، ص 285 وما بعدها.

الدولة العثمانية لإخراج الفرنسيين من مصر 29 نوفمبر- 28 ديسمبر 1799م [1]، وفي عهده أيضًا تكونت جمهورية مستقلة في اليونان تحت حماية الدولة العثمانية.

وبعد سليم الثالث تولّى مصطفى الرابع عرش آل عثمان، ولم يدم ملكه طويلاً قبل أن تثور الإنكشارية عليه ويقوموا بعزله وتنصيب أخاه محمود بدلاً منه. امتلأ عهد محمود الثاني بأحداث مهمة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فنتيجة للضعف الشديد الذي دب في أوصال الدولة العثمانية ظهر فيها اتجاهان: **الاتجاه الأول** الذي أرجع ما وصلت إليه الدولة العثمانية من ضعف إلى الابتعاد عن الإسلام، والذي ما كان للمسلمين أن تقوم لهم قائمة في الأرض إلا بالتمسك به؛ **والاتجاه الثاني** الذي يقوم على ضرورة تقليد أوروبا تقليدًا أعمى، لكي يصل العثمانيون إلى ما وصلت إليه من تقدم وازدهار. وكان من نتيجة الإيمان بالاتجاه الأول أن قامت الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، واجتذبت إليها الكثير من أهلها، ودعت إلى تطهير الإسلام من كامل الشوائب التي تعلقت به عبر القرون.

ولما رأى السلطان محمود أنه من الضروري قمع هذه الفئة التي يخشى من امتدادها على تفريق كلمة الإسلام، كلّف محمد علي باشا، والي مصر ومؤسس أسرتها الخديوية العلوية، بمحاربتها ، ففعل ما طُلب منه ، ثمّ شرع في إصلاح مصر وتنظيمها وفق النظام الأوروبي.

وفي بداية عهد محمود الثاني استقلّت عدّة دول أوروبية عن الدولة العثمانية، وكانت بداية انشقاق أوروبا الشرقية عن الدولة العثمانية عندما ثار الصربيون وطالبوا باستقلالهم، فقمعتهم الدولة العثمانية مرتين، فسرعان ما أعقب هذه الثورة عصيان "علي باشا " والي مدينة يانية الألبانية، حيث امتنع عن دفع الخراج واحترام الأوامر التي تُرسل إليه من الآستانة، فأرسل إليه السلطان جيشًا تمكن قائده من القبض عليه وإعدامه.

---

١ راجع شروط الصلح مع فرنسا وخروج الفرنسيين من مصر ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي ، الجزء الخامس ، مكتبة الأسرة 2003، ص 140-148.

وما فتئت المشاكل تنهال على الدولة العثمانية، فقد ثار اليونانيون طلبًا للاستقلال وهزموا فرقة عسكرية عثمانية أرسلت لقمعهم، فلم يجد السلطان لإخماد الثورة في اليونان غير محمد علي باشا والي مصر، فاستجاب الأخير لطلبه وأرسل سفنًا حربية محملة بالجنود إلى اليونان،استطاعت أن تحقق انتصارات كاسحة على الثوّار. غير أن ثورة اليونانيين نجحت، واستطاع الثائرون أن يستقلوا ببلدهم عن الدولة العثمانية بعد المساعدات التي تلقوها من الدول الأوروبية. كذلك كان الأسطول العثماني قد تحطم في معركة ناڤارين عام 1827م، على يد السفن البريطانية والروسية.

دور الأفول:

تتميز هذه المرحلة بانحدار الدولة العثمانية سريعًا وفقدانها لمعظم ممتلكاتها الباقية في أوروبا، وقيام السلطان محمود الثاني بعدد من الإصلاحات الكبيرة الهادفة لجعل الدولة تواكب أوروبا الغربية في التطور والازدهار. وأوّل ما قام به السلطان محمود الثاني في هذا المجال كان إلغائه لطائفة الإنكشارية بعد أن أصبحت إحدى عوامل تخلّف وتراجع الدولة يقينًا، فاعترض الإنكشارية على ذلك وحاولوا التمرد وتجمعوا في أحد ميادين الآستانة، فحصدتهم المدفعية العثمانية حصدًا.

أعلن السلطان بعد قضائه على الإنكشارية نظامًا جديدًا للجند قلّد فيه الأوروبيين، كذلك قام بعدد من الإصلاحات المدنية مثل إقامة المدارس الحديثة ورفع يد الهيئة الإسلامية عن الإشراف على التعليم، وإرسال بعثات طلابية إلى الخارج،واتجه بالبلاد إلى تقليد أوروبا حتى إنه تزيا بزيهم، واستبدل بالعمامة الطربوش، والعباءة والجلباب بالبذلة الغربية.

أعلنت روسيا الحرب على العثمانيين بعد أن رفضت الدولة العثمانية الاعتراف بقرارات مؤتمر لندن الذي نص على استقلال اليونان، وتمكنت من احتلال البغدان والأفلاق، بل وصلت إلى مدينة أدرنه وهددت الآستانة بالسقوط، فتدخلت بريطانيا وفرنسا لوقف تقدم روسيا خوفًا على مصالحها في الشرق، فعُقدت بين الروس والعثمانيين معاهدة أدرنه التي نصت على عودة المناطق التي احتلها الروس إلى الدولة العثمانية مقابل تمتع روسيا ببعض الامتيازات وتعويضها عن الخسائر التي تكبدتها في الحرب، واستقلال بلاد الصرب وتسليم ما تحتفظ به الدولة من قلاعها.

وفي أواسط سنة 1830م، ساءت العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا مجددًا، بعد أن نفذت الأخيرة ما كانت تنويه من مدّة، ألا وهو الاستيلاء على ولاية الجزائر بدعوى منع تعدي القراصنة المسلمين على مراكبها التجارية١، وبذلك فقدت الدولة العثمانية الجزائر إلى الأبد، على الرغم من استبسال المقاومة بقيادة الأمير عبدالقادر الجزائري، الذي اضطر للاستسلام بعد أن دافع عن بلاده مدة سبع عشرة سنة.

محمد علي باشا: القرن التاسع عشر

بعد سقوط الجزائر، وبعد أن اخلف السلطان محمود الثاني وعده لمكافأة محمد علي نظير خدماته، قرر محمد علي أن يجتاح بلاد الشام بالقوة، فوجه جيشه إلى فلسطين وأخضعها، ثم زحف على مدن الساحل اللبناني وفتحها الواحدة تلو الأخرى، وسرعان ما لحقت بها سوريا الوسطى والشمالية، وامتد زحف الجيش المصري إلى الأناضول حيث هزم الجيش العثماني حديث النشأة في قونية،وأصبح قاب قوسين أو أدنى من الآستانة، حتى خُيل للعالم في ذلك الوقت أن نهاية الدولة العثمانية أصبحت قريبة.

عقب هزيمة قونية، استنجد السلطان محمود الثاني بالدول الأوروبية للوقوف في وجه الخطر المداهم، فلم ينجده إلا روسيا، التي أرسلت 15 ألف جندي إلى الآستانة للدفاع عنها، فخشيت بريطانيا وفرنسا من امتداد النفوذ الروسي وتوسطت للصلح مع محمد علي ،حيث أقر له السلطان بولاية مصر وجزيرة كريت وفلسطين ولبنان وأضنة، لقاء نفس الأموال التي كان يؤديها عن الشام الولاة العثمانيون من قبل وفي غضون ذلك توسّع النفوذ الروسي في الدولة خصوصًا بعد أن أبرم السلطان معاهدة هنيكارسكله سي٢ سنة 1833مع روسيا تعهدت فيها الأخيرة بالدفاع عن الدولة العثمانية لو هاجمها المصريون أو غيرهم.

عمل السلطان محمود الثاني في أواخر أيامه على استعادة الشام ومصر، فجمع جيشًا جديدًا، ونشط عملاؤه في الشام يحرضون الشعب للثورة على المصريين، ثم سار الجيش وقام بهجوم عبر الفرات أسفر عن

---

١ مصطفي كمال كسبه، المسلمون في أوربا- ملحق مجلة الأزهر ذي الحجة 1417 ، ص 56 وما بعدها

٢ المجمل في التاريخ المصري، مرجع سابق ، ص 337

كارثة نزلت به، إذ بدده الجيش المصري في معركة نصيبين عام 1839م. ولم تصل أنباء هذه الهزيمة إلى السلطان محمود الثاني، إذ توفي قبل ذلك بأيام.

السلطان الغازي عبد المجيد خان الأول.

خلف السلطان عبد المجيد الأول أباه السلطان محمود الثاني، وهو صبيّ لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره،وكانت الدولة العثمانية على شفى الانهيار، إذ أصبحت بلا جيش، بفعل خسارة الجيوش العثمانية أمام المصريين، وتشتيت القوى المسلحة، وبلا أسطول، بفعل انضمام الأسطول العثماني طواعية إلى الأسطول المصري في الإسكندرية، فسارع السلطان الفتى إلى إجراء مفاوضات مع محمد علي، فاشترط الأخير، لعقد الصلح، أن يكون الحكم في الشام ومصر حقًا وراثيًا في أسرته. وكاد السلطان عبد المجيد يقبل شروط محمد علي لو لم تصله مذكرة مشتركة من الدول الأوروبية الكبرى، عدا فرنسا، تطلب إليه بألا يتخذ قرارًا يتعلق بمحمد علي إلا بمشورتهم، ووعدوه بالتوسط بينه وبين محمد علي، فوافق على ذلك.

ثم اجتمعت كل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا وعقدوا اتفاقية صدق عليها العثمانيون، وعرضوها على محمد علي، وهي تنص على بقاء ولاية مصر وراثية في عائلته، وولاية عكا مدى حياته، فرفض محمد علي ذلك وطرد المندوبين الأوروبيين والمندوب العثماني من مصر، وبناءً على ذلك هاجمت البوارج الحربية البريطانية والنمساوية والعثمانية مدن الساحل الشامي واستطاعت أن تحرز انتصارًا كبيرًا على جيوش محمد علي بقيادة ابنه إبراهيم باشا، وأجبرته على العودة إلى مصر والانكماش فيها، وبذلك عادت الشام إلى ربوع الدولة العثمانية، وأصبحت سيادة الدولة على مصر سيادةً اسميّة.

توصلت الدول الأوروبية الكبرى، بعد انتهاء الأزمة العثمانية - المصرية، إلى عقد اتفاقية جماعية مع الدولة العثمانية، أُطلق عليها تسمية "معاهدة المضائق " أو "اتفاقية لندن للمضائق "، وقد أرست هذه الاتفاقية نظامًا للمضائق العثمانية ظل مطبقًا بدون إدخال تعديلات جوهرية عليه حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

حدث في عهد السلطان عبد المجيد عدد من الفتن الداخلية في

الولايات العثمانية، وازدادت الدولة ضعفًا على ضعف، مما زاد من أطماع الدول الأوروبية فيها، فدُعيت باسم "الرجل المريض "، وأخذ الأوروبيون يخططون لاقتسام تركتها مستقبلاً.

بويع السلطان عبد العزيز الأول بالخلافة وعرش آل عثمان بعد وفاة أخيه عبد المجيد، ومما يذكر في عهده: افتتاح قناة السويس وقيام ثورة في جزيرة كريت تم إخمادها. وكان هذا السلطان كثير التجوال في البلاد الخارجية، فزار مصر وزار فرنسا، وحاول تقريب روسيا إليه حتى تخافه دول أوروبا، لكنه عُزل بناءً على فتوى شرعية بسبب تبذيره أموال الدولة، كما تنص بعض المصادر،وعُثر عليه ميتًا في غرفته فقيل أنه انتحر وقيل أنه قُتل،وتولّى بعده ابن شقيقه عبد المجيد الأول مراد الخامس، ولم يستمر عهده أكثر من 3 أشهر، وتم عزله بسبب اختلال عقله.

وبعد مراد الخامس بويع عبد الحميد الثاني بالخلافة وعرش السلطنة، وفي ذلك الحين كانت البلاد تمر في أزمات حادة ومصاعب مالية كبيرة، وتشهد ثورات عاتية، فقد تجددت الثورة في إقليميّ البوسنة والهرسك، واستمرت في بلغاريا، وكان الصرب والجبل الأسود في حالة حرب مع الدولة. ولهذه الأسباب تدخلت الدول الأوروبية لاستغلال الموقف بغية تحقيق مصالحها بحجة إحلال السلام. فشجعت روسيا والنمسا الصرب والجبل الأسود على حرب العثمانيين، إلا أن الجيوش العثمانية استطاعت الانتصار ووصلت إلى مشارف بلغراد، غير أن تدخل أوروبا أوقف الحرب.

قدّمت الدول الأوروبية الكبرى لائحة للدولة العثمانية تقضي بتحسين الأحوال المعيشية لرعاياها المسيحيين، ومراقبة الدول الأوروبية لتنفيذ إجراءات التحسين، فرفضت الدولة اللائحة؛ لأن هذا يعتبر تدخلاً صريحًا في شؤونها، فاستغلت روسيا الرفض واعتبرته سببًا كافيًا للحرب، وفي هذه المرة أطلقت أوروبا العنان لروسيا لتتصرف كيفما تشاء مع العثمانيين ،فاضطر العثمانيون إلى طلب الصلح، وأبرمت معاهدة سان ستيفانو مع روسيا، التي اعترفت فيها باستقلال الصرب والجبل الأسود والأفلاق والبغدان وبلغاريا، ثمّ تمّ تعديل هذه المعاهدة في مؤتمر عُقد في برلين تمّ

بموجبه سلخ المزيد من الأراضي عن الدولة العثمانية.

بعد مؤتمر برلين دعمت أوربا الكيانات السياسية والقومية بهدف الحصول على الاستقلال الكامل، وانضمت تونس إلى قائمة الأقاليم التي فقدتها الدولة العثمانية لصالح أوروبا في عهد عبد الحميد الثاني عندما احتلتها فرنسا، ثم لحقتها قبرص التي احتلتها بريطانيا، وأتبعتها بمصر والسودان، بحجة حماية الدولة العثمانية من أي اعتداء.

لعلّ أهم الأحداث التي جرت في عهد عبد الحميد هي الأزمة الأرمينية وقيام الحركة الصهيونية، ويتفق المؤرخون، المسلمون منهم خاصةً، أن هذين الحدثين هما ما ساهم في تشويه صورة الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني. وقد تفاقمت الأزمة الأرمينية عندما خرج حوالي 4000 ارمني عن طاعة السلطان في بدليس بعد تأخر الإصلاحات الموعودة، فقام العثمانيون بالرد على ثورة الأرمن بأن أرسلوا جيشًا مؤلفًا معظمه من الأكراد إلى مناطق الثورة حيث دمّروا العديد من القرى الأرمنية، وقتلوا كثيرًا من الثوّار ومن ساندهم، فيما أصبح يُعرف باسم "المجازر الحميدية "١،وتطور العنف ليشمل المسيحيين بشكل عام كالسريان كما في مجازر ديار بكر.

أما الحركة الصهيونية، فنشأت بقيادة ثيودور هرتزل، ودعت إلى إنشاء وطن قومي ليهود العالم في فلسطين الخاضعة للدولة العثمانية وتشجيع اليهود على الهجرة إليها، فأصدر السلطان عبد الحميد فرمانًا يمنع هجرة اليهود إلى الأراضي المقدسة، لكنه اضطر في نهاية المطاف إلى التهاون معها تحت ضغط الدول الأوروبية، وخاصةً بريطانيا.

دور الانحلال وخاتمة الدولة (1908–1922]

كانت الأفكار القومية قد تغلغلت بشكل كبير في جسم الدولة العثمانية

---

١ هي سلسلة من المجازر التي نفذها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بحق المسيحيين القاطنين شرق الأناضول من الأرمن والأشوريين بين عامي 1894-1896. وراح ضحيتها ما بين 80,000-300,000، كما خلفت المجازر مع يقرب من 50,000 يتيم .حدثت أهم المذابح المجازر بالمرتفعات الأرمينية شرقي الأناضول وتعتبر من أسوأ المجازر التي لحقت بالأرمن في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. كما طالت كذلك السريان وخاصة بمدينة آمد في مجازر ولاية ديار بكر

أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وأنشأ الداعون لهذه المفاهيم المؤسسات والجمعيات التي تحمل أفكارهم، وكان من أهم هذه الجمعيات جمعية تركيا الفتاة،١. وقد حاول السلطان عبد الحميد الثاني مقاومة هذه الجمعيات٢، فنادى وتمسّك بفكرة الجامعة الإسلامية، لكنه فشل أمامهم، خصوصًا بعد أن سيطروا على أكثر الجيش. وفرض الاتحاديون على السلطان إعلان دستور جديد للبلاد يخلف الدستور الأول أو "القانون الأساسي " الذي أعلنه سنة 1876م، فأذعن لمطلبهم وأعلن الدستور، فسيطر الاتحاديون على معظم مقاعد المجالس النيابية، ووجدوا أن السلطان سيكون عائقًا في تحقيق أهدافهم، فعزلوه ٣ وولوا أخاه محمد

---

١ التي تأسست في باريس وكان لها فروع أخرى في برلين، وفي أنحاء الدولة العثمانية في سالونيك والآستانة، واستطاعت أن تضع لها قدمًا في الجيش العثماني، وكان لها جناح عسكري عرف بتنظيم الاتحاد العثماني وكان لها جناح مدني هو الانتظام والترقي، واتفق الفريقان أن تكون جمعيتهم باسم "الاتحاد والترقي ".وامتد نفوذ الاتحاد والترقي في الدولة، فضم إليه الكثير من ضباط الفيلق الأول المسيطر على الآستانة، وكذلك الفيلقين الثاني والثالث المرابطين في الولايات العثمانية الباقية في أوروبا

٢ تعتبر هذه الجمعيات ذات صلة بالماسونية وهي منظمة صهيونية ، كما قررت جامعة الدول العربية في قرارها رقم 2309-1979م ونص علي اعتبار الحركة الماسونية حركة صهيونية لأنها تعمل بإيحاء منها لتدعيم أباطيل الصهيونية وأهدافها كما أنها تساعد علي تدفق الأموال علي إسرائيل من أعضائها الأمر الذي يدعم اقتصادها ومجهودها الحربي ضد الدول العربية، كما أصدر الأزهر في 28 نوفمبر 1984 فتوى كان نصهيا " أن المسلم لا يمكن أن يكون ماسونيا لأن ارتباطه بالماسونية انسلاخ تدريجي عن شعائر دينه ينتهي بصاحبه إلي الارتداد التام عن دين الله

٣ يمكن القول إن السلطان عبد الحميد خسر عرشه في سبيل أرض فلسطين ، التي رفض بيعها لزعماء الحركة الصهيونية فقال فليحتفظ اليهود بملايينهم ، أما وأنا حي فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أري فلسطين قد بترت من دولة الخلافة وهذا أمر لا يكون، إني لا استطيع الموافقة علي تشريح أجسادنا ونحن علي قيد الحياة، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة الدكتور محمد حرب، دار الحياة ، القاهرة

الخامس مكانه.

بعد السلطان عبد الحميد الثاني، تولّى محمد "رشاد" الخامس العرش والدولة في احتضار، ولكنها كانت ما تزال متماسكة، وأصبح الاتحاديون هم الحكام الفعليين للبلاد، أما السلطان فكان مجرّد ألعوبة في أيديهم، وفي ذلك الوقت كانت الدولة قد أضاعت كثيرًا من بلادها في أوروبا، والأفكار القومية تنتشر يومًا بعد يوم، والبلاد في حالة إفلاس بسبب الحروب المتواصلة، والأوروبيون قد تسلطوا على مالية الدولة لاستيفاء ما لهم عليها من ديون

وفي نفس السنة لاعتلاء محمد رشاد العرش 1908، سيطرت الإمبراطورية النمساوية المجرية على البوسنة والهرسك، وبعد ثلاث سنوات هاجمت إيطاليا ليبيا،فسقطت البلاد بعد سنة من المعارك الشديدة. ثم جاءت حرب البلقان الأولى وفقدت فيها الدولة العثمانية ما تبقى لها من ممتلكات في البلقان عدا تراقيا الشرقية ومدينة أدرنة، وانسحب حوالي 400,000 مسلم من سكّان تلك البلاد إلى تركيا خوفًا من الاضطهاد. وفي تلك الفترة ظهرت النزعة التركية الطورانية بقوة وعنف، وسعى حزب الاتحاد والترقي إلى تتريك الشعوب غير التركية المشتركة مع الأتراك في العيش تحت ظل الدولة العثمانية، مثل العرب والشركس والأكراد والأرمن.

وفي سنة 1913م عقد الوطنيون العرب مؤتمرًا في باريس، واتخذوا مقررات أكدوا فيها على رغبة العرب في الاحتفاظ بوحدة الدولة العثمانية بشرط أن تعترف الحكومة بحقوقهم، كون العرب أكبر الشركاء في الدولة، وطالب هؤلاء أن تُحكم الأراضي العربية حكمًا ذاتيًا وفق نظام اللامركزية، وقد وعد الاتحاديون الزعماء العرب الأحرار بقبول مطالبهم، لكن ذلك لم يتحقق بفعل نشوب الحرب العالمية الأولى.

الحرب العالمية الأولى (1914–1918]

انطلقت شرارة الحرب الأولى في 28 يونيو عام 1914م عندما كان الأرشيدوق فرانز فرديناند، وليّ عهد العرش النمساوي المجري يقود سيارته في مدينة سراييڤو في البوسنة الخاضعة للنمسا، فاغتاله أحد القوميين الصرب، فاعتبرت الإمبراطورية النمساوية المجرية صربيا

مسؤولة عن هذا الاغتيال، فتدخلت روسيا لدعم صربيا مدعومة من فرنسا وتحركت ألمانيا ضدهما، وما لبثت أن دخلت بريطانيا الحرب بعد ذلك بفترة قليلة، ومن ثم تشكلت الأحلاف، فدخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب معسكر دول المحور [1]، وخطا الباب العالي خطوة هامة باتجاه الاشتراك بالحرب، حيث أعلن الصدر الأعظم إلغاء الامتيازات الأجنبية، ثم اتخذ خطوة أخرى في طريق التحدي بإغلاقه المضائق بوجه الملاحة التجارية، كما ألغى مكاتب البريد الأجنبية وجميع السلطات القضائية غير العثمانية[2]

خاضت الجيوش العثمانية الحرب على جبهات متعددة من دون استعداد كامل، فعلى الجبهة الروسية مُنيت الحملة العثمانية بهزيمة فادحة، حيث فتك القتال والصقيع والوباء بتسعين ألف جندي عثماني، وفي الجنوب نزل البريطانيون في الفاو على الخليج العربي واستولوا على العراق، أما عملية قناة السويس فجرت قبل الموعد المحدد، وفيها اتفق العثمانيون مع المصريين على قتال البريطانيين، لكنها أسفرت عن هزيمة العثمانيين وأودت بحياة الكثيرين دون طائل.

---

١ أي ألمانيا والنمسا وبلغاريا،بعد أن فقد العثمانيون الأمل في محاولات التقارب مع بريطانيا وفرنسا، وفشلوا في الحصول على قروض عاجلة منهما لدعم الخزينة، وعُزلت الدولة سياسيًا بعد حروب البلقان وإيطاليا؛ فلم يكن لهم سوى خيار التقارب مع ألمانيا التي رأت مصلحتها في "الانتشار نحو الشرق ". وفي 10 أغسطس سنة 1914م، دخلت الدولة العثمانية الحرب بشكل فعليّ، بعد أن سمحت لبارجتين ألمانيتين كانتا تطوفان البحر المتوسط ، بعبور مضيق الدردنيل نحو البحر الأسود هربًا من مطاردة السفن البريطانية.

٢ . بعثت الانتصارات الألمانية الخاطفة على الجبهة الروسية الأمل في نفوس الاتحاديين ، بشأن إمكانية استعادة الأراضي العثمانية المفقودة لصالح روسيا المهزومة، فهاجم الأسطول العثماني الموانئ الروسية في البحر الأسود ، وقد شكّل ذلك أمرًا واقعًا زج بالدولة العثمانية في الحرب، فأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، واقتدت بها كل من بريطانيا وفرنسا، وردّ السلطان محمد الخامس بإعلان الحرب، ودعا المسلمين إلى الجهاد، إلا أن ذلك لم يتحقق، فأغلب مسلمي العالم كانوا يرزحون تحت نير الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، وكانت السلطات الاستعمارية قد جندت بعضًا منهم أيضًا في جيوشها.

وقام أسطول الحلفاء بمهاجمة مضيق الدردنيل في خطوة للاستيلاء على الآستانة وإخراج الدولة العثمانية من الحرب، وإمداد الجبهة الروسية، لكن هذا الأسطول الضخم عجز عن اجتياز المضيق وهزم العثمانيون طاقمه هزيمة كبيرة في معركة بريّة، كانت النجاح الوحيد لهم في مقابل سلسلة من الإخفاقات، وبرز في هذه المعركة القائد مصطفى كمال.

وأثيرت أثناء المعارك، التي اندلعت على الجبهة الشرقية وهجوم الحلفاء في الدردنيل وغاليبولي، قضية الأرمن مرة أخرى، إذ قام الاتحاديون بنقل سكان المناطق الأرمينية في ولايات الشرق وكيليكيا والأناضول الغربية إلى بلاد الشام، بهدف تأمين حياة السكان المدنيين وحماية القوات المسلحة من خيانة محتملة من جانب العناصر الموالية لروسيا. وكان بعض الأرمن قد تطوعوا في الجيش الروسي، وقتلوا عددًا من السكان المسلمين في الأناضول الشرقية، ونتيجة لذلك تعرّض المرحلون لعمليات تعذيب وقتل فيما أصبح يُعرف باسم "مذابح الأرمن".

بعد فشل الحملة العثمانية على مصر، جرت اتصالات سريّة بين البريطانيين في مصر وشريف مكة حسين بن علي الهاشمي، وبعض الزعماء العرب، وتمّ الاتفاق بين الفريقين على أن يثور العرب على الأتراك وينضموا إلى الحلفاء مقابل وعد من هؤلاء بمنح العرب الاستقلال وإعادة الخلافة إليهم. وتنفيذًا لهذا الاتفاق أعلن شريف مكة حسين في يونيو سنة 1916م الثورة العربية على الأتراك، فأخرجهم من الحجاز وأرسل قوّاته شمالاً بقيادة ولديه فيصل وعبد الله لتشارك القوات البريطانية في السيطرة على بلاد الشام. وفي غضون ذلك سُحقت المقاومة البلغارية في البلقان، مما أرغم حكومة صوفيا على طلب الهدنة، فأدرك الباب العالي خطورة الموقف، لأن الحرب أضحت قريبة من الأراضي التركية، ويمكن للعدو أن يتغلغل بحريّة في تراقيا الشرقية ويزحف حتى أبواب الآستانة، فأبرم العثمانيون معاهدة مودروس مع الحلفاء، خرجوا بموجبها من الحرب.

حرب الاستقلال التركية (1919–1922]

توفي السلطان محمد الخامس قبل أشهر من انتهاء الحرب، وخلفه أخاه

محمد "وحيد الدين" السادس. وبعد مرور شهر على توقيع هدنة مودروس، دخلت البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية ثم الأمريكية إلى القرن الذهبي، وأنزلت قواتها في الآستانة التي حوّلتها إلى قاعدة لنشاط الحلفاء في المنطقة كلها. سيطر الحلفاء على موانئ البحر الأسود كلها، واقتسموا الأراضي التركية، فاحتل الفرنسيون مرسين وأضنة، والإيطاليون أنطاكية وكوشا داسي وقونية، واحتل اليونانيون القسم الغربي من الأناضول، بالإضافة إلى تراقيا.

كان ردّ الفعل الداخلي لاتفاق الهدنة سلبيًا، فقد رفض الأتراك الخضوع للاحتلال والقبول بمشاريعه، فقامت ثورة وطنية في جميع أنحاء البلاد احتضنتها الحركة الوطنية بزعامة القائد مصطفى كمال،والتي عُرفت باسمه "الحركة الكماليّة"، لتواجه خضوع الحكومة لرغبات الحلفاء وتعاون السلطان محمد السادس مع المحتلين، ومحاولات اليونان توسيع المناطق التي احتلتها، وازدياد الثورات الأرمينية.

وعقدت الحركة الكمالية مؤتمرات عديدة في طول البلاد وعرضها لاستنهاض الوعي القومي وإنقاذ البلاد من التقسيم، وتشكّلت حكومة وطنية برئاسة مصطفى كمال بهدف إقامة دولة تركية مستقلة، ألغت جميع القوانين والتعليمات التي أصدرتها الحكومة السابقة، ووضعت السلطان وحكومته خارج إطار القانون. وقد حاول السلطان القضاء على هذه الحركة فلم يُفلح.

وفي تلك الفترة فُرضت معاهدة سيڤر على السلطان، التي مزّقت أوصال الدولة، وقد وقّع عليها مرغمًا، في حين رفضتها الحكومة الكمالية، ووضعت مخططًا لإنقاذ تركيا بمعزل عن السلطان. تمكّن مصطفى كمال بعد جهود مضنية واصطدامات شديدة مع اليونانيين، من الانتصار، فاستعاد كمال الأراضي التي احتلوها، وفرض على الحلفاء توقيع هدنة جديدة اعترفت فيها اليونان بانتصارات تركيا، فأضحى مصطفى كمال بطلاً قوميًا، وبرز في الواجهة السياسية في حين ظل السلطان في الظل، فما كان منه إلا أن تنازل عن العرش واعتزل الحياة السياسية، وغادر البلاد على ظهر بارجة بريطانية نقلته إلى جزيرة

مالطة، في 17 أكتوبر سنة 1922م، الموافق فيه 27 ربيع الأول سنة 1341هـ.

اعتلى عرش السلطنة العثمانية، بعد تنازل السلطان محمد السادس، وليّ العهد عبد المجيد الثاني، وبعد أن أصبح مصطفى كمال سيد الموقف، وقّع معاهدة لوزان مع الحلفاء التي تنازل بمقتضاها عن باقي الأراضي العثمانية غير التركية، ثم جرّد السلطان من السلطة الزمنية وجعله مجرّد خليفة، أي أشبه بشيخ الإسلام، ولكن من غير سلطة روحيّة أيضًا. ثم ألغى الخلافة سنة 1924 وطرد عبد المجيد من البلاد، وبهذا سقطت الدولة العثمانية فعليًا بعد أن استمرت لما يقرب من 600 سنة، وانهارت معها ما يطلق عليه الخلافة الإسلامية بعد أن استمرت ما يزيد عن ألف سنة.

الفرع الثاني
تقويم الإمبراطورية العثمانية

بعد أن استعرضنا فيما سبق بعض ملامح من تاريخ الدولة العثمانية ، ورأينا كم هي دولة – شأن غيرها من الدول في ذلك العصر أخذت بنظام حكم يعبر عن قوة بطش الدولة في فترات ازدهارها ،وعندما تخلت عن ذلك أصابها الضعف والهزال ، فالدولة أيه دولة تقوي وتتسع كلما أخذت بأسباب القوة مادية ومعنوية، واستفادت من التقدم العلمي والتقني وهي تضعف وتنحسر حدودها عندما تتخلي عن تلك الأسباب والقيم والمبادئ .

وهنا يجب التنبيه إلي أن حجم الدولة بصفة عامة سواء الإسلامية أم غير الإسلامية ، لا يتوقف علي تسميتها ولا علي سيادة المبادئ الإسلامية فيها [1].

وبيان ذلك أن دولة الإسلام الأولي في المدينة المنورة في حياة

---

١ ينطبق ذلك اليوم علي الدول غير الإسلامية مثل الصين الشيوعية أو حتي عن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، وهي اكبر قوة في العالم تبطش وتخرب فيه بغير وازع أو ضمير بل وأباحت في 30 ولاية من ولاياتها الخمسين الزواج المثلي (Gay Marriage) بحكم من المحكمة الدستورية الأمريكية؟هل هذه الدول إسلامية هل هي متمسكة بأي دين؟

الرسول صلي الله عليه وسلم لم تتجاوز جزيرة العرب،وامتدت في نهاية عصر الخلفاء الراشدين لتشمل للعراق والشام ومصر وفارس وأرمينية وسقطت الدولة الساسانية وفتح المسلمون قبرص.

بينما امتدت بعد ذلك في عهد هارون الرشيد إلي أجزاء شاسعة من الأرض لدرجة أنه كان يخاطب السحب فيقول (أمطري حيث شئت فسيأتيني خراجك)

بل إن توسع الدولة العثمانية قد شمل خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أنحاء واسعة من قارات العالم القديم الثلاثة أوربا وآسيا وإفريقيا ،حيث خضعت لها كامل آسيا الصغرى وأجزاء كبيرة من جنوب شرق أوربا وغربي آسيا وشمال إفريقيا ، ووصل عدد الولايات العثمانية إلي 29 ولاية ، وكان للدولة سيادة اسمية علي عدد من الدول والإمارات المجاورة في أوربا بل والبعيدة عنها ، كما في حالة سلطنة أتشيه السومطرية وجزيرة " انزاروت" في المحيط الأطلسي.

كما لا يفوتنا الإشارة إلي ما تمتعت به الدولة المصرية، من توسع في عهد محمد علي وامتدادها إلي مناطق واسعة شرقا وشمالا وجنوبا.

فإذا كانت الدولة الإسلامية الأولي التي أقامها الرسول في المدينة وامتدت خلال الخلافة الراشدة ، هي المثال المحتذي في سيادة وتطبيق مبادئ الإسلام ، وقد يقال علي دولة هارون الرشيد التمسك بأحكام الدين ، فما الذي يقال عن دولة الخلافة العثمانية (مذبحة الأرمن) أو عن مصر في عهد فرعون ذي الأوتاد أو في عهد محمد علي(مذبحة المماليك) وكل ذلك ماثل أمامنا في تاريخهم؟

إن سر قوة الدول هو أخذها بالأسباب، فالله سبحانه وتعالي أمرنا أن نأخذ بالأسباب (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) [1] ويقول سبحانه وتعالي (إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين) [2] فهذا النص يوضح أن ملكية الأرض لله تعالي دون غيره ،

---

١ الأنفال ، الآية 60

٢ الأعراف ، الآية 128

ويورثها لمن يشاء من عباده الصالحين والطالحين علي حد سواء، لمن يأخذ بالأسباب، إلا أن العاقبة تكون للصالحين دون غيرهم.

ومن الملاحظ علي دولة الخلافة العثمانية في إيجاز ما يلي:

1-أن هذه الدولة بدأت بنوع من الإقطاع لأحد العمال التابعين للدولة السلجوقية (ارطغرل) أظهر إخلاصا للدولة في نزاعها مع الخوارزم ، ومن بعده ابنه البكر عثمان الذي أظهر نشاطا وبراعة سياسية في علاقاته مع جيرانه، فعقد تحالفات مع الإمارات التركمانية المجاورة، ووجه نشاطه العسكري نحو الأراضي البيزنطية لاستكمال رسالة دولة سلاجقة الروم بفتح الأراضي البيزنطية كافة، وإدخالها ضمن الأراضي الإسلامية. ثم أعلن استقلاله عن الدولة السلجوقية ومن ثم ظهرت الدولة العثمانية.

2-فهذه الدولة لم تبدأ بالشورى ولا بالاستفتاء ولا بالخلافة عن دولة سابقة،بل كانت استغلالا لفرصة سقوط الدولة السلجوقية ، ومن الملاحظ أن تداول السلطة في هذه الدولة قد توقف عند أسرة واحدة دون شورى والتنازع علي الحكم بين الأسرة الحاكمة قد بلغ حدا لا يتوافق أبدا مع مبادئ الإسلام، من حروب وقتال وقتل كما سنري فيما يلي.

3-بعد عثمان تولي ابنه اروخان ثم ابنه بايزيد ثم اختلف أولاده من بعده وقامت بينهم حروب طاحنة حول من يخلفه ثم تولي من بعده ابنه محمد جلبي ومن بعده مراد الثاني ومن بعده محمد الفاتح الذي فتح القسطنطينية.

4-وبعد موت السلطان محمد الفاتح تنازع ابناه " جم " و " بايزيد " علي العرش ولكن الغلبة كانت من نصيب بايزيد ، ففر جم إلي مصر حيث احتمى بسلطان المماليك " قايتباي" ثم إلي رودس حيث حاول التعاون مع فرسان القديس يوحنا والدول الغربية علي أخيه،ثم قتل بالسم علي يد البابا في نابولي.

5-وفي آخر عهد بايزيد دب الخلاف بين أولاده علي ولاية العهد، حيث اختار با يزيد ابنه أحمد لخلافته فغضب ابنه الآخر سليم فثار علي والده وشقيقة ثم استولي علي أدرنه ، فما كان من بايزيد إلا أن حشد لقتال ابنه سليم فهزمه وقرر نفيه ، ولكن الجنود الانكشارية ضغطوا علي السلطان للتنازل لابنه سليم وقد مات بايزيد في 26 مايو 1512م .

6-وأقدم سليم علي قتل إخوته وأولادهم حتى لا يبقي له منازع في الحكم وابرم هدنة طويلة مع الدول الأوربية حتى يتفرغ لمواجهة الصفويين والمماليك.
7-كان سليم الثاني، خليفة سليمان، سلطانا ضعيفا وحاكما منحلا خاملا، وكان ماجنا سكيرا، مما أتاح لمن يشغل وظيفة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء الحاكم الفعلي وقائد الجيوش.
8-فبعد وفاة السلطان محمد الثالث ظهر سلاطين أكثر ضعفًا وانغماسًا في الملذات، ومنهم من تولي السلطنة وهو لم يتجاوز الرابعة عشر إلا بقليل كالسلطان احمد الأول
9-وبعد أحمد الأول تولّى أخيه مصطفى العرش لثلاثة أشهر فقط، قبل أن يُعيّن عثمان الثاني بدلاً منه، الذي حدثت في عهده سابقة كانت الأولى من نوعها، وتدل على مدى الانحطاط الذي وصلت إليه الدولة آنذاك، إذ تخاذل الإنكشارية في القتال، فأراد أن يؤدبهم ويستبدل بهم جنودًا جددًا مدربين، فثاروا عليه وقتلوه وأعادوا عمه مصطفى إلى الحكم.
10-نتيجة المعارضة لإصلاحات السلطان سليم الثالث العسكرية قام الإنكشارية ومعهم الجنود غير النظاميين وأجبروا الخليفة على إلغاء النظام العسكري الجديد، ولم يكتفوا بذلك بل عزلوا السلطان وقاموا بقتله لاحقًا بناءً على أمر خليفته،ويُعتبر سليم الثالث السلطان العثماني الوحيد الذي قُتل بسلاح أبيض.
11-عند عصيان "علي باشا" والي مدينة يانية الألبانية، حيث امتنع عن دفع الخراج واحترام الأوامر التي تُرسل إليه من الآستانة، فأرسل إليه السلطان جيشًا تمكن قائده من القبض عليه وإعدامه.
12-عندما قام السلطان محمود الثاني بإلغاء طائفة الإنكشارية بعد أن أصبحت إحدى عوامل تخلّف وتراجع الدولة يقينًا، فاعترض الإنكشارية على ذلك وحاولوا التمرد وتجمعوا في أحد ميادين الآستانة، فحصدتهم المدفعية العثمانية حصدا.
13-عندما انتصر محمد علي في معركة قونية استعان السلطان محمود الثاني بالدول الأوربية ولم ينجده إلا روسيا وعقد معها معاهدة دفاع مشترك.

14-خلف السلطان عبد المجيد الأول أباه السلطان محمود الثاني، وهو صبيّ لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره،وكانت الدولة على شفى الانهيار، إذ أصبحت بلا جيش، بفعل خسارة الجيوش العثمانية أمام المصريين، وبلا أسطول، بفعل انضمام الأسطول العثماني طواعية إلى الأسطول المصري في الإسكندرية، فسارع السلطان الفتى إلى إجراء مفاوضات مع محمد علي، فاشترط الأخير، لعقد الصلح، أن يكون الحكم في الشام ومصر حقًا وراثيًا في أسرته، وكاد السلطان يوافق لولا تدخل الدول الأوربية.

15- عزل السلطان عبد العزيز عُزل بناءً على فتوى شرعية بسبب تبذيره أموال الدولة، كما تنص بعض المصادر،وعُثر عليه ميتًا في غرفته فقيل أنه انتحر وقيل أنه قُتل،ولم يستمر عهده أكثر من 3 أشهر، وتم عزله بسبب اختلال عقله

16-اللائحة التي قدمتها الدول الأوربية للسلطان لحماية رعاياها المسيحيين كانت بداية التآمر علي الدولة العثمانية وأطلقت العنان لروسيا وبدأت عملية استلاب الأقاليم من الدولة العثمانية وفقا لمعاهدة سان استيفانو .

17- في عهد السلطان عبد الحميد 1894-1896 م حدثت مذبحة الأرمن لـ4000 اعترضوا علي السلطان فقام جيش من الأكراد بإبادة قري كثيرة ومعظم المعترضين فيما يعرف بالمجازر الحميدية، وامتدت الأحداث لتشمل قري مسيحية كما في مجازر ديار بكر التي يتراوح الضحايا فيها ما بين 80,000-300,000 كما زعم الأوربيون.

18-بعد أن سيطروا على أكثر الجيش. فرض الاتحاديون على السلطان عبد الحميد الثاني إعلان دستور جديد للبلاد بدلا من "القانون الأساسي " الذي أعلنه سنة 1876م، فأذعن لمطلبهم وأعلن الدستور، فسيطر الاتحاديون على معظم مقاعد المجالس النيابية، ووجدوا أن السلطان سيكون عائقًا في تحقيق أهدافهم، فعزلوه وولوا أخاه محمد الخامس مكانه.

19- دار الحريم في قصر الباب العالي يُلاحظ خلال مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضعف اهتمام السلاطين بمزاولة شؤون الدولة. وكان عدد من هؤلاء السلاطين، قبل أن يتولوا العرش، سجناء في دار الحريم أو في أقبية، ما انعكس سلبًا على سلوكهم خلال توليهم الحكم، ومنهم من كان

شديد الإسراف في الأبهة والقتل، فيما البعض الآخر شُغل بالقنص ومعاقرة الخمر والفساد والسطو على مالية الدولة وأخذ الرشوة وبيع المناصب، وكان لنساء القصر تأثيرهنّ القويّ على السلاطين، وخصوصًا في القرن السابع عشر، حيث كانت الدولة في بعض الأوقات تحت حكمهنّ.

20- وكان الوالي يُعيد شراء منصبه من الصدر الأعظم كل سنة، فكان طبيعيًا أن يعمد إلى ابتزاز ما دُفع من الضرائب الباهظة التي كان يفرضها على الرعيّة ومن الموظفين الخاضعين لسلطته، كما كان طبيعيًا أن يعمد هؤلاء الموظفون بدورهم إلى ابتزاز المال بمختلف الوسائل من أفراد الشعب، وعُرف هذا النظام، أي جباية الضرائب السنوية عن مساحة من الأرض من أهلها من الفلاحين، باسم "نظام الالتزام".

21- كانت طبقة العبيد تُشكل جزءًا مهمًا لا غنى عنه في المجتمع العثماني، وكانت هذه الطبقة تتألف من الصبية والبنات الأوروبيين الذين يخطفهم القراصنة أو يتم سبيهم خلال المعارك والحروب، ومن الأفارقة الذين كان يخطفهم تجّار الرقيق من قراهم جنوب الصحراء الكبرى.

ألغى السلطان محمود الثاني تجارة الرقيق الأبيض في أوائل القرن التاسع عشر، فتحرر جميع العبيد من يونانيين وجورجيين وأرمن وشركس، وأصبحوا مواطنين عثمانيين يتمتعون بسائر الحقوق التي يتمتع بها الأحرار .

22- إلا أن تجارة الرقيق الأسود استمرت قائمة حتى أواخر عهد الدولة العثمانية، كذلك يفيد بعض المؤرخين أن تجارة الإماء استمرت قائمة حتى سنة 1908م. كان حريم السلطان يتألف بمعظمه من الإماء، وقد تزوّج بعض السلاطين بآمة أو أكثر مما ملكوا، مثل السلطان سليمان القانوني، الذي عشق آمته الأوكرانية المدعوة "روكسلانا" عشقًا شديدًا وتزوج بها، فولدت له السلطان سليم الثاني.

23- وقد حقق بعض العبيد العثمانيين شهرة كبيرة ووصلوا إلى مراكز مهمة، ومنهم علي بك الكبير يوناني الأصل، الذي كان والي مصر، ثم تمرّد على الدولة العثمانية وسمى نفسه سلطان مصر وخاقان البحرين

(الأحمر والمتوسط)، وأحمد باشا الجزار بشناقي الأصل، الذي أصبح والي عكا واستطاع صد هجوم نابليون بونابرت على المدينة.

24- أخذت الدولة العثمانية بنظام الخصاء في قصور السلاطين، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية تحرّم مبدأ الخصاء، وكان أخذ الدولة بهذا النظام غير الشرعي من الحالات النادرة التي خرجت فيها على الشريعة الإسلامية. بينما يقول مؤرخون آخرون أن العثمانيين كانوا يشترون العبيد الخصيان من خارج حدود الدولة حيث تكون عملية الاخصاء قد أجريت للعبد في صغره ليتم بيعه في سوق النخاسة إلى الملوك والأمراء حيث كان إخصاء العبيد وبيعهم للخدمة في قصور ملوك الدول المختلفة تجارة رائجة في العصور القديمة والوسطى وشطر من العصور الحديثة قبل منع الرق دوليًا.

25- كانت هناك طائفتان من الخصيان: الخصيان السود وهم المخصيون خصاءً كاملاً، والخصيان البيض وهم المخصيون خصاءً جزئيًا، وكان يُطلق على رئيسهم "قبو آغاسي"،في حين كان يُطلق على رئيس الخصيان السود، الذي هو في الوقت نفسه الرئيس الأعلى في القصور السلطانية، "قيزلر آغاسي، أي "آغا البنات" و"آغا دار السعادة"،ووضعت الدولة أنظمة خاصة تُطبق على خدمتهم في القصور السلطانية.

26- وقد ارتفع مقام رئيس الخصيان السود نتيجة اتصاله المباشر بالسلطان ووصل إلى المركز الثالث من حيث الأهمية بعد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام،وأضحى الوزراء يتملقونه والمستوزرون يتقربون منه. يتحدر اليوم جميع الأتراك من أصل أفريقي من هؤلاء الأشخاص الذين عملوا كرؤساء للخصيان في قصر السلطان.

27- يقول بعض المؤرخين أن اليهود العثمانيين لعبوا دورًا في إسقاط الدولة العثمانية عن طريق تعاونهم مع اليهود الأوروبيون والداعين للصهيونية، كما ساهموا في تشويه صورة الدولة لاحقًا،ويوضح آخرون أن سياسة الدولة العثمانية كانت تقوم على تشجيع اليهود على الهجرة إلى ممتلكاتها، غير أنها كانت تخشى أن يقيم اليهود دولة لهم في منطقة حول القدس، فيؤدي ذلك إلى فصم بلاد الشام منها، والاستئثار بالمدينة المقدسة.

28- الجيش غير النظامي لم يكن للإمارة العثمانية عند قيامها جيش نظامي تعتمد عليه، وقد وقع عبء الفتوح الأولى على عاتق المجاهدين والباحثين عن الغنائم وجماعات الدراويش، وكانوا كلهم من الفرسان، فيجتمعون في مكان محدد عن طريق المنادين ثم يخرجون إلى الحرب، فإذا انتهت تفرّقت جموعهم وعاد كل واحد إلى عمله الأساسي .

29- وقد اعتمد العثمانيون منذ أول ظهورهم في التاريخ، نظامًا إقطاعيًا كان الهدف منه تأمين مصدر ثابت لإمداد جيوشهم بالجند، يغنيهم عن إنشاء جيش نظامي دائم ويُوفر لهم نفقاته، وكان أساس هذا النظام هو إقطاع أو منح المحاربين بعض المقاطعات الزراعية مقابل التزامهم بأن يكونوا دومًا على استعداد للسير إلى الحرب متى يُدعون إليها، مع أعداد من الفرسان من أتباعهم تتناسب ومساحة الإقطاع الممنوحة لكل منهم، وأن يجهزوهم بكل ما يحتاجون إليه من خيل وسلاح.

30- يُعتبر السلطان أورخان الأول مؤسس الجيش العثماني الحقيقي، فأنشأ أول الأمر جيشًا نظاميًا مؤلفًا من فرق متعددة، كل فرقة منقسمة إلى وحدات تتألف من عشرة أنفار، ومائة نفر، وألف نفر. ثم اختار ألفًا من أسرى الحروب، وأغلبهم من صغار السن، بين السابعة والعاشرة، وضمّ إليهم الأولاد المسيحيين المشردين والأيتام الذين توفي آباؤهم أو أمهاتهم خلال الغزوات والمعارك، ثم صهر الجميع في بوتقة واحدة، وأنشأهم على الدين الإسلامي وعلى التعلق بشخصه والإخلاص له وللدين والوطن، فكان هؤلاء هم نواة جيش الإنكشارية (أي الجيش الحديث).

31- كان الإنكشارية لا يعرفون حرفة ولا عمل إلا القتال والحرب، وتألّف الجيش الإنكشاري من ثلاث فرق مختلفة هي: السكمان والجماعة والفرقة، وكان رئيسه الأعلى يُعرف باسم "آغا الإنكشارية ". تكاثر عدد الإنكشارية مع الزمن فبلغ في بعض الأحوال ستين ألفًا، وجميع المؤرخون متفقون على إطراء روح النظام التي تميّز بها هؤلاء الجنود في العصر الذهبي للدولة، فلم يكن عندهم مكان للخمر أو للقمار أو غير ذلك من الآفات التي عرفتها جيوش أوروبا في تلك العهود. ولكن الفساد ما لبث أن دبّ إلى هذا الجيش مع الزمن، فاعتاد الإنكشارية أن يتمردوا ويطالبوا بالهبات السخية كلما ارتقى العرش سلطان جديد. وقد شكلوا في العهود

المتأخرة عقبة كانت تحول دون الإصلاح والتجديد، فأبادهم السلطان محمود الثاني عن بكرة أبيهم وألغى جميع أزيائهم وألقابهم.

32- أنشأ العثمانيون إلى جانب جيش المشاة جيشًا من الفرسان عُرف باسم "الفرسان السواري" أو سپاهى، ويُعرفهم معظم الكتاب العرب باسم "الفرسان السيباه "، وقد لعب هؤلاء دورًا كبيرًا في تقدم الفتوح عبر أوروبا، لكنهم أصيبوا بالفساد كما الإنكشارية في أواخر عهدهم، واشتركوا معهم في نفس المصير. عُني العثمانيون بسلاح المدفعية عناية عظمى، وأنشأوا فرقة خاصة في الجيش هي فرقة المدفعية أو "الطوبجيّة". وكانت المدفعية تتقدم الجيش عند الهجوم، في حين كان الإنكشارية يرافقون طليعة الجيش.

33- الجيش النظامي الثاني (1826-1922) بعد أن قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية، أقدم على إلغاء جميع الفرق العسكرية غير المنتظمة، وأضحى الجيش كله مؤلفًا من جنود منتظمين مسلحين بأحدث الأسلحة وصل تعدادهم بحلول عام 1826م إلى اثني عشر ألف جندي وارتفع هذا العدد إلى خمسة وسبعين ألفًا بحلول عام 1828م. أطلق السلطان على الجيش الجديد اسم "العساكر المنصورة المحمدية "، واستدعى ضباطًا ومهندسين فرنسيين وألمانًا لتدريب أفراده وفق النموذج الأوروبي.

34-وهكذا يتضح لنا أن الدولة العثمانية دولة عضوض كما قال لنا رسول الله –الخلافة من بعدي ثلاثون سنة ثم ملك عضوض- جري فيها ما يجري في أي دولة من تنازع علي الحكم وسلوك دنيوي يقترب حينا من السلوك الإسلامي ويبتعد أحيانا أخرى كثيرة، بل يصل إلي مخالفات جسيمة للشريعة الإسلامية ، وهي ان كانت قد اتسعت أراضيها وإقليمها فلم تكن تلك الأقاليم تحت السلطة الفعلية للدولة العثمانية، وكان يكفي أن تدفع الأموال التي يتم جبايتها لحساب دولة الخلافة، وكان يتم شراء منصب الوالي كل عام من السلطان بمبلغ من المال ولذا كان الوالي يعمل علي استرداد هذا المبلغ مضاعفا من مواطني الولاية.

35-بلغ سلاطين آل عثمان 36 سلطانا منهم عشرة سلاطين تم خلعهم ومن هؤلاء أربعة تم قتلهم وتسعة سلاطين قتلوا إخوتهم وأولادهم

وأحفادهم[1].
السلطان بايزيد الأول يقتل أخاه الأصغر يوم تولي العرش، محمد بن بايزيد يقتل إخوته الأربعة حربا، مراد الثاني بن محمد يقتل عمه وأخاه، محمد الثاني فاتح القسطنطينية يقتل أخاه الرضيع ، سليمان القانوني يقتل اثنين من أبنائه: مصطفى وبايزيد ومع بايزيد يقتل أبناءه الأربعة، وكان له ابن صغير في مدينة بورصة فقتل هو الآخر ودفن بجانب والده وإخوته، أما السبب فهو إرضاء زوجته الروسية الأصل روكسلانا، لكي يصبح ابنه سليم الثاني هو السلطان.. ويأتي ابن سليم الثاني وهو السلطان مراد ليقتل إخوته الخمسة لتأمين ملكه ومحمد الثالث بن مراد يقتل تسعة عشر أخا له خنقا وقبل أن يدفن أبيه ودفنهم معه، واحمد الأول يحجر علي أخيه.
وعثمان الثاني يقتل أخاه محمدا..!!!

فأي خلافة هذه ، إن الإمبراطورية العثمانية دولة كان لها ما لها وعليها ما عليها ، قامت حينا من الدهر بالتوسع وفتح أقاليم وممالك وإخضاعها للسلطان العثماني، ولكنه كان خضوعا شكليا أو قل ماليا في جانبه الأكبر ولم يكن حكم هذه الأقاليم بهدف سيادة مبادئ الإسلام بقدر ما هو مقصود من جباية الأموال لخزينة السلطنة ، بل إن بعض الأقاليم كانت إسلامية بالفعل قبل الغزو العثماني وكان الهدف المالي هو الأساس في غزوها كما حدث في مصر والشام.

كما أنها لم تقم علي مبادئ الشورى بل كان الحكم وراثيا تستحل فيه

---

١ راجع ،عزت حلمي ، القهر والنهر ، رؤية تحليلية لما تعايش معه المصريون خلال تاريخهم الطويل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2014 ،ص 201 حيث يقرر أليست ظاهرة تستحق التأمل؟ أليست إقرارا بأن السلطنة حكم وتسلط وأن الاستئثار بها لا يمنع القتل حتى ولو كان قتل الأخ وابن العم والعم والأبناء، وإني لأعجب من إضفاء صفة الخلافة علي سلاطين قتله من اجل كرسي الحكم أليس من العيب فينا أن نستسلم لوهم الخلافة حتى ولو كانوا حكاما عظاما لفتحهم الممالك بالدم والقتل ؟ أليس غريبا البكاء علي خلافة هي حكم وراثي لأسرة واحدة منذ عام 1299 حتى عام 1924 ؟ وأية خلافة تلك التي لم يستشر فيها المسلمون ؟ وعن سلاطينها يقول محمد فريد : أصبحت عادة قتل السلطان إخوانه وأولاده يوم تولي العرش أمرا معروفا ومألوفا وكأنه يضحي بخراف اختفاء بهذا اليوم من غير أن يشعر بوخز الضمير أو لسعة ألم لقد صار قتل الأخوة عادة عثمانية!!

الدماء للاستحواذ علي المنصب أو الحفاظ عليه، كما رأينا .

وهذه الإمبراطورية كانت قوية عندما كانت الحرب بدائية بمعنى استخدام الوسائل التقليدية للحرب، فتوسعت وامتدت حدودها ،في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم أصابها الوهن عندما لم تبتكر أسلحة أو تعتمد علي علم ،كما حدث من الدول الغربية التي هزمتها وفرقت شملها نتيجة لحيازتها لوسائل الحرب الحديثة ،وتنظيم جيوشها تنظيما دقيقا بخلاف ما فعلته تلك الإمبراطورية في أيامها الأخيرة، ونتيجة لاتحادها في مواجهة هذه الإمبراطورية التي قامت علي القهر ، مما أدى إلي تمرد شعوبها علي سلطانها الجشع وتنكيلها بتلك الشعوب في ولاياتها، وكما حدث في مصر والشام، وعندما تفرغ السلاطين لأهوائهم ونزواتهم وتحكم فيهم حريم القصور السلطانية فضلا عن الفساد المستشري في الحكام أنفسهم.

بل إن السبب الأكبر لانهيار الإمبراطورية العثمانية في نظري هو الانفصال الذي قام بين الشعوب في الولايات العثمانية المتعددة وبين السلاطين والحكام سواء علي نطاق الإمبراطورية العثمانية إجمالا أو علي نطاق الولايات ، فلم تكن الشعوب حاضرة أو مؤثرة في اتخاذ القرارات علي مستوي الإمبراطورية ، فلم يكن يشغل بالهم سوى جباية الأموال بأي طريقة تمت.

المطلب الثالث

الشورى والديمقراطية

الديمقراطية والشورى:

كلمة الديمقراطية وهي كلمة يونانية الأصل تعني حق الشعب في حكم نفسه بنفسه، وهي تشير إلي ممارسة أهل روما عندما كانوا يجتمعون في ميدان عام لتقرير شئونهم العامة، واختيار الحكام ومحاسبتهم عما اتخذوه من قرارات[1]، وهو ما يعبر عنه في الفقه السياسي المعاصر بأن السيادة

---

١ وخلاصة النظام الذي استقر خلال الحكم الجمهوري الديمقراطي في روما تنحصر في وجود مجلس للشيوخ علي رأس الهيئة التشريعية، يمثل الطبقة الأرستقراطية

للأمة وهي مصدر السلطات ، سواء في ذلك التشريع والتنفيذ والقضاء ،وكل سلطة منفصلة عن الأخرى وأن كانت تتعاون فيما بينها وتراقب كل منهم الأخرى ، ولا ينفرد شخص أو جماعة بسلطات الدولة.

وأساس سلطات الدولة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم يحكمها عقد تصوري، هو العقد الاجتماعي الذي ابتكره الفيلسوف الفرنسي " روسو " منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبمقتضى المبدأ الديمقراطي يكون شغل منصب رئيس الدولة بالانتخاب ، و يكون هو ومعاونوه مسئولين عن أعمالهم أمام الشعب فيستطيع أن يحاسبهم ويعزلهم.

ويمارس الشعب سيادته عن طريق نواب ينتخبهم ويكونون ما يسمى بالبرلمان، ويتيح النظام الديمقراطي قيام أحزاب وتعددها وتبادل السلطة بينها،وتهتم الديمقراطية بالمساواة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، ولا شك أن الديمقراطية لا تزيد في ذلك عما تهدف إليه الشورى، وهي الوسيلة أو أسلوب الحياة بين المسلمين الذي يهدف إلي حسن اختيار الحاكم وتقديم المشورة في المسائل الحياتية الهامة، بهدف العمل علي ازدهار المجتمع وتقدمه ونقائه في ظل المبادئ الإسلامية، فهل تتعارض الديمقراطية مع الشورى؟ وهل صحيح أن الديمقراطية لابد أن تحقق النتائج ذاتها في كل المجتمعات التي تطبقها؟ وما حاجتنا للديمقراطية إذا كان لدينا الشورى؟ هل تتعارض الديمقراطية مع الشورى؟

ومقتضى نظام الشورى أن شغل منصب الخلافة يكون بالاختيار، وأن يكون الخليفة مسئولا عن أعماله أمام الأمة التي يحق لها عزله، وحيث لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة الشريفة أحكام تحدد من هم أهل الشورى ولا كيفية حدوثها، وكذلك لم يفعل الفقهاء، فقد اختلف أسلوب التشاور من عهد إلي عهد، ففي العهد النبوي كان أهل الشورى هم وجوه المهاجرين والأنصار، وفي عهد الخلفاء الراشدين كان وجوه الصحابة يجتمعون في المسجد في المدينة للتشاور، الأمر الذي كان يتيح لأي

ومجالس شعبية هي أيضا للطبقة الأرستقراطية، ومجالس للعامة وجمعيات أخرى تشريعية. راجع ، د. مختار القاضي، تاريخ الشرائع ، الهيئة العامة لقصور الثقافة،2012، ص 94

شخص الحضور والاشتراك في الرأي

وبعد تفرق الصحابة في الأمصار – بعد الخليفة عمر – تعذر جمعهم فاكتفي بمن يوجد منهم في المدينة ، وفي العهد الأموي كان الأعضاء البارزون من الأسرة الأموية يكونون مجلسا للخليفة يشير عليه فيما يعرضه عليهم من أمور. وحذا الخلفاء العباسيون حذو المأمون ، كما أحاط أمراء الولايات الذين استقلوا بها أنفسهم بمجالس شورى علي غرار مجلس الخليفة، وفي العصر العثماني أنشئ الديوان الهمايوني الذي يضم كبار رجال الدولة من مدنيين وعسكريين وبعض العلماء وبعض الأعيان ، وكان بمثابة مجلس استشاري للسلطان وعلي غراره أنشئ ديوان الوالي في الولايات المختلفة .

وجرى العمل علي الرأي الذي يقول بأن الشورى مندوبة وليست ملزمة ،وأن الرأي الذي تنتهي إليه الشورى ليس ملزما، وقد أخذت بذلك جماعات الإسلام السياسي١.

الديمقراطية أداة متكاملة للحكم تتضمن انتخابات حرة يشارك فيها

---

١ يقول صالح عشماوي بأن الإخوان قد التزموا بهذا المنطق (عدم إلزام الشورى) " عند أول عهدي بعضوية مكتب الإرشاد ثار البحث هل الشورى في الإسلام ملزمة أم غير ملزمة؟أي هل يتقيد فضيلة المرشد العام برأي مكتب الإرشاد أم أن المكتب هيئة استشارية له أن يأخذ برأيها أو أن يخالفه إن شاء؟ وكان رأي فضيلة المرشد أن الشورى غير ملزمة وان من حقه مخالفة رأي المكتب، صالح عشماوي ، مجلة الدعوة ، 12\2\1952.

وقد أكد حسن البنا ذات الفكرة " يجب علي الأخ أن يعد نفسه إعدادا تاما ليلبي أمر القائد في أي ناحية، فإن الدعوة تتطلب منا أن نكون جنودا طائعين بقيادة موحدة لنا عليها الاستماع للنصيحة، ولها علينا الطاعة كل الطاعة في المنشط والمكره، الإخوان المسلمون الأسبوعية 26\10\1946 ، بل ويمكن استخدام القوة ضد الخصوم والمجتمع بصفة عامة كأمر مشروع وضروري" فما كانت القوة إلا كالدواء المر الذي تحمل عليه الإنسانية العابثة المتهالكة حملا ليرد جماحها ويكسر جبروتها وطغيانها ، وهكذا كانت نظرية السيف في الإسلام ، لم يكن السيف في يد المسلم إلا كالمشرط في يد الجراح لحسم الداء الاجتماعي، راجع ، د. حسن حنفي ،جلة اليسار الإسلامي العدد الأول، 1980.

المواطنون كافة ممن بلغ سنا معينة، لاختيار السلطة الحاكمة (رئيس الدولة) والسلطة التشريعية (المجلس النيابي) وتقوم علي تحقيق المساواة بين المواطنين وحماية حقوق الإنسان، وتقوم علي تداول السلطة بين أحزاب تمثل الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ويوجه النقد للديمقراطية باعتبار أنها:

يمكن أن تفرز قوانينًا تحقق مصلحة لفئة من المجتمع دون فئات أخرى ، كالتي تخدم أصحاب رأس المال علي حساب الفئات الضعيفة في المجتمع ولا تحقق العدالة الاجتماعية ، وأفرزت قوانين تبيح وتنشر الانحلال والفساد الأخلاقي في تلك المجتمعات.

تكرس عدم المساواة التي يمارسها الغرب تجاه الدول الأخرى وبصفة خاصة الإسلامية، لاستغلالها وفرض السيطرة والهيمنة عليها، وفرض الأخلاق والعادات الغربية عليهم.

وأن دعوى حماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة الديمقراطية دعوى باطلة لا يؤيدها العمل الدولي الذي يصدمنا في كل وقت بالمحاباة لبعض الناس علي حساب الآخرين.

إنها تتيح المشاركة لكل فئات المجتمع بما يجعل الجاهل وعديم الثقافة يشارك في عمليات الانتخابات والاختيار مما يجعل القرار خاضعا لتأثيرات عديدة وغير رشيد كما ينبغي.

ولكن الناظر في هذه الانتقادات يمكن أن يلاحظ الآتي:

1- إن القوانين التي تصدر في تلك الدول الغربية وتتبنى قيما غريبة عن المجتمع الإسلامي، تعبر عن ثقافة تلك المجتمعات وكل القيم السائدة فيها، ومسألة القيم الأخلاقية والسلوكية هي مسألة نسبية، وما نعتبره نحن انحلالا خلقيا تعتبره تلك الشعوب حرية شخصية، ولا يتصور أن يكون ناتج الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية معبرا عن نفس القيم الغربية، فالذي يضع القوانين هم البشر بما لديهم من ثقافات وتقاليد وقناعات خاصة بهم، وفي إطار القيم السائدة فعلا في المجتمع، فلا يتصور أن يصدر البرلمان في دولة إسلامية تشريعا يبيح الزواج المثلي كما فعلت بعض الأنظمة الغربية.

2- أما عن تكريس عدم المساواة تجاه الدول الأخرى، فهو أمر لا يتعلق

بالديمقراطية أو أى نظام حكم في تلك الدول، ولكن يتعلق بقناعة تلك الشعوب تجاه العالم الخارجي وبصفة خاصة العالم الإسلامي، ويجب ألا ننسى قوله تعالى﴿ **وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ** ﴾.[1] فهذه الدول تضمر العداء للمسلمين أيا كانت أنظمة الحكم السائدة فيها، ولا يتورعون تحت أي نظام حكم في معاملة المسلمين نفس المعاملة غير العادلة.

3- أما عن حقوق الإنسان فهو يدخل أيضا في نطاق التفرقة التي يمارسها الغرب عموما بين حقوق الإنسان في نطاق الدول الغربية وغيرها من الدول، بل إن المعايير المزدوجة هي آفة تفعيل حقوق الإنسان في الغرب في داخل مجتمعاتهم[2].

4- أما عن إتاحة الفرصة للجاهل وعديم الثقافة للمشاركة في اختيار الحكام والمجالس النيابية واتخاذ القرارات بما يجعل القرارات غير رشيدة ، فإن ذلك يقتضي بعض التفصيل والمقارنة، بين ما يتم بالغرب وفقا للنظام الديمقراطي وما تم في الشورى الإسلامية في العصور الأولى وفي تكوين أهل الحل والعقد.

لا شك في أن اختيار أهل الحل والعقد من رؤساء الناس وذوي الرأي والخبرة والفقهاء والعلماء، يوفر أرضية صالحة لإصدار قرارات رشيدة، وقد كان ذلك متاحا في مجتمع محدود يعرف الناس بعضهم البعض وفي وقت كانت أقدار الناس فيه محفوظة ومصانة،فكل قبيلة تعرف شيخها مسموع الكلمة فيها، ومن هم أصحاب الرأي والمشورة ،وقد تحقق ذلك في البيعة في دولة الإسلام الأولى في عهد النبي ﷺ ومن بعده في بيعة أبي بكر رضي الله عنه وبيعة عمر بن الخطاب رضي الله ع نه، أما فيما بعد ذلك الزمن فلم تتوفر فرصة اجتماع أهل الحل والعقد بالمعنى السابق، بل تسابق إلي الحكام ذوي الأغراض والأهواء والتفوا حولهم وأحاطوهم ببطانة السوء التي تصور لهم صواب أعمالهم ولو كان وجه الباطل فيها

---

١ سورة البقرة الآية 120

٢ راجع بحثنا ،حقوق الإنسان في الإسلام والقانون الدولي ، مجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، 2013، ص5-75

ظاهرا، ووجد فقهاء السلطان وترزية القوانين من العلماء الذين كان الأمل فيهم قول الحق وألا يخافون في الله لومة لائم ، وجدناهم يصيغون للحكام أهواءهم وأغراضهم في صورة قوانين ، ولاشك في إن هذا الأمر لم يحدث فجأة ولكن بطريقة متدرجة، ولا نعدم أن نرى بين وقت وآخر من الفقهاء والعلماء من لا يحول بينه وبين قول الحق ظلم وعسف الحكام،بينما اضطر بعض الفقهاء لسد الفجوة بين المثل العليا التي جاء بها الإسلام وبين الواقع المتدهور باستحداث وجهة نظر جديدة تقوم علي المبدأ القائل بأن أية سلطة فعالة ، بغض النظر عن الطريقة التي وصلت بها إلي الحكم والكيفية التي تمارس بها الولاية هي أفضل من العنف الفردي الذي لا يقيده رادع، وأصبح القول بأن " الظلم خير من الفوضى " شعارا شائعا بين الفقهاء، وكذلك القول بأن "من تسود سلطته وجبت طاعته "[1].

وظل الحال يسير نحو السوء إلي أن وصلنا في وقتنا الراهن إلي توارث-بعض من ينتسب إلي التيار الإسلامي- فقه البعض من الفقهاء الذين حرموا كل صور الثورة علي الحكام، ولو كانوا قد خرجوا عن الحق والصواب وشاع الفساد في عهدهم وعم البلاد والعباد، رغم دعوة أبي بكر الصديق ، خليفة رسول الله الصريحة بعد توليته (وليت عليكم ولست بخيركم فأطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم).

فإذا ما حاولنا في وقتنا الراهن تكوين هيئة أو جماعة أهل الحل والعقد، فمن من تتكون؟ ومن الذي يشكلها؟ لا شك أنه أمر عسير بل مستحيل ، ما لم نلجأ إلي الوسيلة الديمقراطية (الانتخابات) التي قد تأتي لنا بأشخاص قد لا يكونون أهلا لهذا العمل الجليل، ولكن نسبة هؤلاء ستكون متناسبة مع درجة الوعي والثقافة والشفافية السائدة في المجتمع، ولكن عدم توفر تلك الثقافة بالدرجة الكافية يجب ألا يمنعنا من بدأ العملية، كما قال البعض قبل ثورة 25 يناير 2011 إن هذا الشعب غير مهئ

---

١ شاخت وبوزورث، تراث الإسلام، عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الثانية 1988 ، الجزء الأول، ص 239-240

للديمقراطية، فهذه كلمة حق يراد بها باطل، فلابد من الخطوة الأولي والتي هي ضرورية في مشوار الألف ميل ، كما يقال، كما أن الأمر سلسلة متصلة من الخطوات، فإذا كان نقص الثقافة وحالة الفقر والضعف والجهل الذي يلحق بنسبة كبيرة من المجتمع سببا يعوق تحقيق النتائج المرجوة من الديمقراطية، فإنها في نفس الوقت نتيجة لغياب الديمقراطية، فالشعوب لن تصل بالديمقراطية إلي نتائجها المرجوة دفعة واحدة ،ولكن بطريقة متدرجة، وما لا يُدرك كله لا يُترك كله.

كما أنه يمكن التقليل من سلبيات النتيجة السابقة، بتشكيل الهيئة التشريعية من مجلسين، أحدهما يتم انتخابه بطريقة مفتوحة متاحة لكل أفراد الشعب هو البرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الأمة أيا كانت تسميته، ومجلس آخر عضويته تجمع بين التعيين والانتخاب، هو مجلس الشورى الذي يضم الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بما يسد النقص القائم في مجلس النواب، ويشارك في مناقشة القوانين والمشروعات المعروضة علي ذلك المجلس بما يساعد علي رشادة القرار.

كما أنه لا يجوز اختصار الديمقراطية في عملية الانتخابات التي قد تتم بطريقة جيدة وشفافة ونزيهة، ولكن من الأهمية بمكان أن تتم تلك العملية الانتخابية بناء علي قاعدة بيانات(كشوف ناخبين) صحيحة غير مزورة، بمعني أن لا تضم الأموات إلي جانب الأحياء وتتكرر فيها الأسماء مرات ومئات المرات، وأن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تتناسب مع عدد السكان ونسبة تمثيلهم نيابيا، بل وأن تقوم علي دستور يكفل المساواة بين المواطنين وتداول السلطة بطريقة واضحة يسيرة ،وبأن تضعه هيئة تأسيسية منتخبة يمثل فيها كل أطياف الشعب المختلفة.

فإذا تحقق ذلك فإننا نصل إلي حكم رشيد يحقق المصلحة التي هي هدف كل نظام أو تشريع فقد قيل حيث المصلحة فثم شرع الله.

مزايا الديمقراطية :

وإذ بحثنا عن النتائج الإيجابية للديمقراطية في العالم الغربي،فيجب أن تتجه أنظارنا إلي ما يعيش فيه المواطنون في تلك الدول من مستوى معيشي مرتفع ومساواة، وقد يقال أن ذلك قد تحقق من استغلال استعماري لشعوب قارتي آسيا وإفريقيا في العهود الاستعمارية السابقة والتي مازال

يمارس حتى الآن، وقد يكون ذلك صحيحا إلي حد ما ، ولكن لاشك أن قيم العمل والجدية في المحاسبة والشفافية وعدم إهدار الوقت مع توفر التعليم والوعي بصفة عامة ،وهي جميعا مرتبطة بالديمقراطية، كل هذه العوامل كان لها لا الدور الأكبر في تحقيق ما وصلت إليه من تنمية وتقدم، وهو نتيجة لصيقة بأنظمة الحكم السائدة في تلك الدول.

كما يجب أن تتجه أنظارنا إلي الاتحاد الأوربي فقد بدأت خطوات الاتحاد الأوربي بإنشاء مجلس أوربا في 1949 من ست دول أوربية ووضع في مقدمة أهدافه تحقيق الوحدة الأوربية ،ويضم الآن 27 دولة توحدت بدرجة تتجاوز ما هو متعارف عليه في المنظمات الدولية ،و وصل إلي مرحلة قريبة جدا من الدولة الاتحادية، ورغم ما بين الدول المكونة لتلك المنظمة من خلافات لغوية ودينية وتباينات ثقافية ونزاعات وحروب استمرت أعواما طويلة (حرب الثلاثين عاما وحرب المائة عام) وتنافس استعماري قديم لا يمكن إنكاره أو التغاضي عنه.

بينما كانت جامعة الدول العربية قد سبقته بأربعة أعوام، و لم تحقق الدول العربية في ظلها أي نوع من الوحدة ،ومن الواضح أن جدواها قليلة إن لم تكن عديمة الجدوى حتى الآن،فنسبة التجارة البينية بينها لا تتجاوز 14% من تجارتها الإجمالية، ولم تحقق حتى التنسيق بين الدول العربية في قضايا الأمة الأساسية ، ومازالت علاقات الدول العربية تحكمها العلاقات الشخصية للرؤساء والملوك العرب وولاءاتهم المتباينة، رغم عوامل الوحدة العديدة من تاريخ وعقيدة ولغة بل ومشاكل وآمال واحدة تجمع الدول العربية.

ومن ناحية أخرى ،فقد استطاع الاتحاد الأوربي في ظل الديمقراطية التي تسود دولة، وتعتبر شرطا أساسيا لاستمرار العضوية فيه، وتبنيه الديمقراطية أيضا في عمله وفي أجهزته ، من تحقيق المواطنة الأوربية ،فكل مواطن في الدول ال27 الأعضاء في الاتحاد الأوربي الآن يستطيع أن يقيم ويعمل وينتقل ويتعلم في أي دولة من الدول الأعضاء، بعد أن حقق الاتحاد سوقا أوربية واحدة، وعملة واحدة وتأشيرة دخول واحدة يتم التعامل بها في كافة الدول الأعضاء في الاتفاقية المعنية، وتستطيع أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد ممارسة الحماية الدبلوماسية في

الدول غير الأعضاء لأي مواطن تابع لدول الاتحاد، وقد تحقق ذلك وغيره كثير مثل حماية حقوق الإنسان ، بفضل مبدأ الديمقراطية الذي يتمثل في وجود البرلمان الأوربي ١ الذي يتكون في الوقت الحاضر 751 عضوا ويتناسب عدد ممثلي الدول مع عدد السكان في كل دولة، كما أنه يملك سلطات فعليه مماثلة لأي برلمان في دولة ديمقراطية عريقة ، حيث يملك سلطة التشريع بإصدار التشريعات والقوانين وسلطة الرقابة علي المفوضية (الجهاز التنفيذي) وسلطة اعتماد الميزانية،كما يتم انتخاب أعضاء البرلمان من قبل الشعوب الأوربية مباشرة، وليس من قبل البرلمانات الوطنية اعتبارا من عام 1997.

وقد تحققت انجازات الاتحاد الأوربي بفضل تواجد الشعوب الأوربية في عمل الاتحاد من خلال البرلمان وغيره من الأجهزة التي يضمها الاتحاد والتي لا مثيل لها في منظمة دولية أخرى .

وإذا كانت الجامعة العربية تضم بين أجهزتها في الوقت الحاضر البرلمان العربي، تقليدا للبرلمان الأوربي فقد جاء البرلمان العربي مسخا، هيكلا بلا بمعنى ولا قيمة، ولا وجه لمقارنة البرلمان العربي بالبرلمان الأوربي، حيث يتكون الأول من أربعة أعضاء يمثلون كل دولة بغض النظر عن عدد السكان ولا يملكون أية سلطات فعلية،فضلا عن أنهم مختارين من قبل الحكومات وليس الشعوب العربية نفسها، كما أن فاقد الشئ لا يعطيه ، فلا يتصور وجود برلمان حقيقي في جامعة الدول العربية إذا كانت الدول العربية ذاتها ليس فيها ديمقراطية ولا مجالس نيابية.

ومن هنا نستطيع تفسير فشل كل المحاولات التي جرت في العالم العربي للوحدة أو الاتحاد بدأ من الوحدة بين مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة في 22فبراير 1958 والتي انتهت في 28 سبتمبر 1961 وما تبعها من اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر واليمن وليبيا ثم بين مصر واليمن والعراق وليبيا واتحاد المغرب العربي بل ومجلس التعاون

---

١ أنظر كتابنا المنظمات الدولية في الفكر الإسلامي والقانون الدولي، طبعة 2013، ص 227-299 .

الخليجي .. وهي محاولات غابت عنها الشعوب العربية ، أو بمعنى آخر غابت عنها الديمقراطية ، فكان مصيرها الفشل ،بينما عوامل الوحدة بين الشعوب قائمة ظاهرة.

فالديمقراطية في الاتحاد الأوربي ،دولا ومنظمة، أتاحت لتلك الدول تحقيق ما يقترب كثيرا من الدولة الاتحادية الواحدة رغم عوامل الفُرقة الكثيرة، وذلك لحضور الشعوب الأوربية في كل خطوات العمل الاتحادي وفي كل أجهزة الاتحاد، فلا يملك الحكام في هذه الدول التراجع عما قررته شعوبهم.

وعلي ذلك نرى أن الديمقراطية لا تتنافي مع الشورى بل يجمعهما أن كلا منها وسيلة لرشادة الحكم والقرار ، وإذا كانت الشورى ،في الرأي الذي ساد في العصور الأولي، لم تكن ملزمة ولعل ظروف المجتمع كانت تسمح بذلك ، أما الآن وفي ضوء انتشار المبدأ الديمقراطي وتعقد ظروف الحياة فإن الرأي الفقهي الذي يقول بوجوب الشورى وبأن قرارات أهل الشورى ملزمة لولي الأمر أولى بالإتباع ، وذلك إعمالا لقاعدة أصولية تقضي بأن ، ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجبا " ولعل هذا الفكر هو الذي سهل علي الدول الإسلامية في العصر الحاضر اقتباس النظم البرلمانية من الغرب، فجوهر الشورى في مفهوم هذا الرأي – لا يختلف عن جوهر الديمقراطية[1].

ذلك من أهم الأسئلة التي يثيرها الحديث عن الشورى والديمقراطية ، وكما أشرنا من قبل فقد كانت أهم الاتهامات الموجهة للديمقراطية أنها تفرز قوانين وأنظمة تقنن الفساد والانحلال والتفرقة بين المواطنين، وقد عرفنا أن ذلك يتم في مجتمعات ذات قيم مختلفة وهي مسألة نسبية كما ذكرنا ، ولاشك أن ذلك لا يتصور في مجتمع إسلامي، ولكن ما الوضع في دولة فيها غالبية مسلمة وأقلية غير مسلمة؟

إن الديمقراطية تجعل التشريع برأي الأغلبية، فهل يتصور أن يكون

---

١ أ.د صوفي حسن أبو طالب، الشورى والديمقراطية، ضمن كتاب الإسلام والقرن الحادي والعشرين، سلسلة قضايا إسلامية، العدد 42 ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ، 1419هـ-1998 م ، ص 90

التشريع من قبل الأغلبية المسلمة في كل الأحوال رغم رفض الأقلية غير المسلمة؟

إن قلنا ذلك فإننا سنواجه عملية انقسام للمجتمع قد تجلب عليه احتمالات الانفصال والتجزئة أو التدخل الأجنبي ، خاصة في ظل حالة الضعف التي تعيشها معظم الدول في العالم الإسلامي، بدعوى حماية الأقليات غير المسلمة أو حتى حق تقرير المصير، ومثال جنوب السودان ليس ببعيد.

إن الحل ليس في تخلي تلك الدول عن تطبيق الشريعة الإسلامية، ولكن الحل في تصورى يتطلب اجتهادا :يكمن في ضرورة إقناع الأغلبية للأقلية بالمصلحة التي تتحقق من وراء تلك القوانين والتشريعات التي تطبق الشريعة الإسلامية، مع إتاحة الفرصة لتلك الأقليات في تركهم وما يدينون، ولعل الذي يثير الخلاف في تطبيق الشريعة الإسلامية هو ما يتعلق بتطبيق الحدود، ولقد نال الموضوع رعاية الفقهاء المسلمين الأوائل ، و يمكن أن نجد شروطا وأحكاما غاية في التيسير ، تحل تلك المسائل بما لا يؤدي إلي تفكك الدولة وإثارة النزاع بين شعبها، ويحافظ في نفس الوقت علي سيادة مبادئ الشريعة كثقافة في المجتمع الإسلامي.

المطلب الرابع
تداول السلطة في الدولة الإسلامية الحديثة

تداول السلطة في الإسلام:

لا يقر الإسلام الديكتاتورية في الحكم، ويقر حق الرعية في محاسبة الحاكم وتغييره ،وإن كان البعض لا يسلم بذلك ، وبيان ذلك فيما يلي:

حق الرعية في محاسبة الحاكم وتغييره:

يتنازع هذا الموضوع رأيان :

الرأي الأول**:** يقول بأن الرعية لا تملك تغيير الحاكم فهذا هو قدرها وعليها أن تتحمله وتقبله بما له أو عليه، فإن كان خيرا فله ولهم وإن كان

شرا فعليه ولهم الأجر في ذلك، وكل ما تملكه الرعية هو نصح الحاكم والدعاء له، إن الخروج علي الحاكم يعني في مصطلح السياسة الشرعية حمل السلاح في مواجهة الحاكم ، ومن هنا كان اصطلاح الخوارج تسمية للذين خرجوا علي الأمام علي بن أبي طالب شاهرين أسلحتهم يهددون بقتله، وهو أمر نجد السنة النبوية تشير إلي منعه لما يترتب عليه من المفاسد.

ويستند أصحاب هذا الرأي إلي ما يلي:

1- قال رسول الله ﷺ (ومن يطع الأمير فقد أطاعن ي ومن يعص الأمير فقد عصاني) رواه البخاري ومسلم، ولقوله ﷺ: اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة١، وقوله ﷺ " من رأي من أميره شيئا يكرهه فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت إلا مات ميتة جاهلية " ٢ ، فطاعة الحاكم كما سبق القول واجبة.

2-حديث منسوب إلي رسول الله ﷺ ، جاء به (سيليكم بعدى ولاة فيليكم البر ببره والفاجر بفجوره فاسمعوا لهم وأطيعوا في كل ما يوافق الحق فإن أحسنوا فلكم ولهم وأطيعوا في كل ما يوافق وإن أساءوا فلكم وعليهم).

وهذا الحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" ٣ والدارقطني في سننه ٤ وبن الجوزي في " العلل المتناهية" ٥ وكلهم يرويه عن عبد الله بن محمد بن يحي بن عروة عن هشام بن عروة عن أبي صالح السمان عن أبى هريرة- رضي الله عنه .

---

١ فتح الباري، جزء 13 ، ص 131
٢ المرجع السابق، نفس الموضع
٣ حديث رقم 2\55
٤ حديث رقم 717\3610
٥ حديث رقم 1\421

وعبد الله هذا ،(راوي الحديث) قال عنه أبو حاتم " متروك الحديث ضعيف الحديث جدا ". وقال عنه بن حبان: " يروي الموضوعات عن الإثبات ويأتي عن هشام بن عروة ما لم يحدث به هشام قط ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه.

3-قال الشيخ بن باز: (لا يجوز منازعة ولاة الأمور والخروج عليهم [1] لأنه يسبب مفاسدًا كبيرة وشراً عظيماً وإذا رأي المسلمون كفرا بواحًا عندهم من الله فيه برهان فلا بأس أن يخرجوا أو كان الخروج يسبب شراً أكثر فليس لهم الخروج رعاية للمصالح العامة والقاعدة الشرعية المجمع عليها أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشر منه ، بل ويجب درء الشر بما يزيله أو يخففه).

فتوى الشيخ بن عثيمين [2] التي يقول فيها :والأئمة لا يجوز الخروج عليهم إلا بشروط مغلظة؛ لأن أضرار الخروج عليهم أضعافُ أضعافُ ما يريد هؤلاء من الإصلاح ، وهذه الشروط هي:

الأول: أن نعلم علم اليقين أنهم أتوا كفراً.

الثاني: أن نعلم أن هذا الكفر صريح ليس فيه تأويل، ولا يحتمل التأويل، صريح ظاهر واضح؛ لأن الصريح كما جاء في الحديث هو الشيء الظاهر البين العالي، كما قال الله تعالى عن فرعون أنه قال لهامان: ﴿ **ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾**[3] فلا بد أن يكون كفرا صريحاً، أما ما يحتمل التأويل، فإنه لا يسوّغ الخروج عن الإمام.

الثالث: أن يكون عندنا فيه من الله برهان ودليل قاطع مثل الشمس أن هذا كفر، فلا بد إذن أن نعلم أنه كفر، وأن نعلم أن مرتكبه كافر لعدم التأويل، كما قال النبي: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان» وقالوا: أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، أي: ما داموا يصلون.

---

١ www.binbaz.org.sa/mat/21270

٢ www.ibnothaimeen.com/all/books/article_18147.shtml

٣ سورة غافر ، الآيتان 36و 37

الرابع: القدرة على إزالته، أما إذا علمنا أننا لا نزيله إلا بقتال، تُراقُ فيه الدماء وتستباح فيه الحرمات، فلا يجوز أن نتكلم أبداً، ولكن نسأل الله أن يهديه أو يزيله؛ لأننا لو فعلنا وليس عندنا قدرة، فهل يمكن أن يتزحزح هذا الوالي الكافر عما هو عليه؟ لا، بل لا يزداد إلا تمسكاً بما هو عليه، وما أكثر الذين يناصرونه، إذاً يكون سعينا بالخروج عليه مفسدة عظيمة، لا يزول بها الباطل بل يقوى بها الباطل، ويكون الإثم علينا، فنحن الذين وضعنا رقابنا تحت سيوفه، ولا أحد أحكم من الله، ولم يفرض القتال على النبي ﷺ وأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ إلا حين كان لهم دولة مستقلة، وإلا فإنهم كانوا يهانون في مكة، الذي يحبس، والذي يقتل، والذي توضع عليه الحجارة المحماة على بطنه، ومحمد رسول الله ﷺ يرجع من الطائف، يرمونه بالحجارة حتى أد موا عقبه ولم يؤمر بالقتال؛ لأن الله حكيم؛ ولذلك مع الأسف الشديد لا تجد أحداً عصى الرسول ـ ﷺ وخرج على الإمام بما للإمام فيه شبهة، إلا ندم وكان ضرراً على شعبه، ولم يزل الإمام، ولا أريد بالإمام الإمام الأعظم؛ لأن الإمام الأعظم ذهب من زمان، لكن إمام كل قوم من له سلطة عليهم.

5-كما استدل أصحاب هذا الرأي من أقوال الفقهاء القدامى:

(أ) قال الإمام الشوكاني ١: (ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد وأنه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح٢ .

(ب) وهو ما ذكره كذلك الآجري في الشريعة٣

(ج) قال أبو جعفر الطحاوي ٤: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمرنا وإن جاروا ولا ندعوا عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم ونرى

---

١ /mo7med.orgحكم-الخروج-على-الحاكم.html

٢ نيل الأوطار الجزء الرابع ص556

٣www.brooonzyah.net ‹ .

٤ *www.muslm.net/vb/archive/index.php/t-457530.html*

طاعتهم من طاعة الله ما لم يأمرونا بمعصية وندعوا لهم بالصلاح والعافية(.

(د) قال ابن رجب الحنبلي ١: (وأما النصيحة لأئمة المسلمين فحسب صلاحهم ورشدهم وعدلهم ووجوب إعزازهم في طاعة الله ،ومعاونتهم على الحق وتذكيرهم به وتنبيههم في رفق ولطف ولين ومجانية الوثوق عليهم ،والدعاء لهم بالتوفيق وحث الأخيار على ذلك) ٢.

(ه)كان الحسن البصري والفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل يقولون ٣ : (لو كان لنا دعوة مستجابة لدعونا بها للأمام).

(و) وقال الإمام إبن تيميه ٤:(المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم)٥.

(ز) قال الإمام الصنعاني : (من خرج على أمام اجتمعت عليه كلمة المسلمين فإنه قد استحق القتل لإدخاله الضرر على عباده وظاهره سواء كان عادلاً أو جائراً) ٦.

(ح) قال الإمام النووي : (لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام) ٧.

الرأي الثاني:

فإنه لا يشترط الكفر البواح ويقول بحق الرعية في خلع الحاكم واستبداله بغيره ،بطريقة سلمية دون حمل السلاح، وعدم طاعة الحاكم ، وحق الرعية في الخروج عليه لمجرد الفسق ، إلا إذا كان الخارجون لا يملكون القوة اللازمة لخلع الإمام الفاسق ، مما يترتب عليه من اقتتال وسفك دماء، أما إذا كان للخارجين قوة تمكنهم من خلع الإمام الظالم دون

---

١ *www.islamlight.net/index.php?option=content&task=view*

٢ جامع العلوم والحكم الجزء الأول ص 222

٣ *www.muslm.net/vb/archive/index.php/t-189864.html*

٤ *orwa.almenhaj.net/page .php? linkid=9622*

٥ منهاج السنة النبوية الجزء الثالث ص390

٦ أنظر حاشية ضوء النهار الجزء الرابع ص ص 2487-2488

٧ شرح صحيح مسلم الجزء 12 ص 195

سفك دماء فلا شيء في ذلك، نجد تأييدا لذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والخلفاء الراشدين:-

1-فالله تعالى يقول في الآية 148 من سورة النساء: ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظُلم وكان الله سميعا عليما﴾ وفي تفسير الجلالين : لا يحب الله الجهر بالسوء من القول" من أحد أي يعاقبه عليه "إلا من ظُلم" فلا يؤاخذه بالجهر به بأن يخبر عن ظلم ظالمه ويدعو عليه "وكان الله سميعا" لما يقال "عليما" بما يفعل.

2-ويقول تعالى:﴿ ولا تطيعوا أمر المسرفين ﴾

3-ونجد أبي بكر الصديق رضي الله عنه يقول عندما بويع بالخلافة وهو يخطب الناس (وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، وأطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم).

4-وذكر الطبري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال يوما للصحابة:

أما والله لوددت أني وإياكم في سفينة في لجة البحر، تذهب بنا شرقا وغربا ، فلن يعجز الناس أن يولوا رجلا منهم ، فإن استقام اتبعوه ، وإن جنف قتلوه، فقال طلحة : وما عليك لو قلت: إن يعوج عزلوه ، فقال : لا ، القتل أنكى لمن بعده[1]

5-وقد عرض قوم من الخوارج لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لمخالفة رأيه. وقال أحدهم وهو يخطب علي منبره : لا حكم إلا لله ، فقال علي رضي الله عنه (كلمة حق يراد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نبدأكم بقتال، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم معنا).

فهو رضي الله عنه لم يمنعهم مساجد الله ولم يحرمهم من الفيء ولم يبدأهم بقتال، وهو من هو علي بن أبي طالب ، فلم يكن حاكما مقصرا.

6-يقول الإمام الماوردي من واجب الحاكم في الإسلام أن يقوم بعشرة مسائل:

1-حفظ الدين علي أصوله المستقرة وما اجمع عليه سلف الأمة.

---

١ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، جزء 3 ، بيروت ، دار الكتب العلمية 1407هـ-1987م ، ص572

2-تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتخاصمين.
3-حماية البيضة والذب عن الحريم ليتصرف الناس في المعايش وينتشروا في الأسفار آمنين.
4-إقامة الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده.
5-تحصين الثغور بالعدة النافعة والقوة الدافعة حتى لا يظفر الأعداء بغرة .
6-جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة.
7-جباية الفيء والصدقات علي ما أوجب الشرع.
8-تقدير العطايا وما يستحق من بيت المال من غير سرف ولا تقتير.
9-استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء.
10-أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال ولا يعوض علي التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة !!
-فحتى الانشغال بالعبادة عن أداء واجب مشارفة الأمور يخرج الحاكم عن وجوب الطاعة له .

ويقول الماوردي : وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة ، فقد ادى حق الله تعالى فيما لهم ووجب له عليهم حقان الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله، والذي يتغير به حاله فيخرج به عن الإمامة شيئان، أحدهما جرح في عدالته والثاني نقص في دينه ، فاما الجرح في عدالته وهو الفسق علي ضربين : أحدهما ما تابع فيه الشهوة وهو متعلق بارتكابه المحظورات وإقدامه علي المنكرات تحكيما للشهوة وانقيادا للهوى،فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها، والثاني ما تعلق فيه بشبهة وهو متعلق بالاعتقاد المتأول بشبهة تعترض فيتأول لها خلاف الحق، فقد اختلف العلماء فيها فذهب فريق منهم إلي أنها تمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها، وقال كثير من علماء البصرة أن الفسق لا يمنع من انعقاد الإمامة ولا يخرج به منها.

وعلي ذلك فليس الأمر متوقفا علي الكفر البواح كما قال أصحاب الرأي الأول فمجرد الفسق في أحد الرأيين يسقط عن الأمة واجب طاعة الإمام الفاسق ، والفسق هو الخروج عن طاعة الله (تفسير الجلالين).

فكيف إذا كان القول بغير سوء، فهل يكون ذلك حراما؟ وإذا كانت

مظاهراتهم سلمية سلمية ،ترفع شعارات حرية عدالة مساواة، هل ذلك من المحظور شرعا في مواجهة حاكم لم يؤدي واجبه؟

وخلاصة القول أن الرأي الذي يمنع الخروج علي الحاكم يستند إلي حديث رسول الله ﷺ المشار إليه والذي أوردنا أنه حديث ضعيف وفي سنده طعن، وهم يمنعون الخروج علي الحاكم من ناحية عملية لما قد يسببه هذا الخروج من مفاسد ، إلا إذا كان الحاكم قد كفر كفرا بواحًا عليه دليل .

ولا طاعة لحاكم فاسق مصداقا لقوله تعالى﴿ ولا تطيعوا أمر المسرفين* الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾[1]

وقوله تعالى:﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبهُ عن ذِكرِنا واتبع هواه وكان أمرُهُ فُرطا﴾[2].

فإذا قام الحاكم بواجبه وجبت له الطاعة أما إذا قصر في أداء واجباته وجب نصحه لقول الرسول الكريم " أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر "[3] فإذا لم يستقم وجب تقويمه إن كانت هناك قدرة علي ذلك، مع إعمال القواعد الكلية للشريعة الإسلامية في وجوب دفع الضرر ، وأنه لا ضرر ولا ضرار ، ووجوب إزالة الضرر ودفع المفاسد مقدم علي جلب المصالح، وهو ما يعني في النهاية أنه لا قدسية لحاكم قصَّر في أداء واجباته.

وإذا كان أمر تغيير الحاكم قد تقرر بهذه الصورة وحيث يلتزم الحاكم بعقد مع الشعب في فترة محددة فإن من المهم جدا أن يتاح للشعب بعد انتهاء هذه أن يتم تقييم أداء الحاكم وتكون فرصة لتغيير الحاكم إذا كان قد قصر في فترة الحكم السابقة، أو التجديد له فترة أخرى إذا كان قد أجاد ، في حدود ما يقرره الدستور في الدولة .

ولكن ما الوضع إذا كان الفصيل أو الحزب الذي وصل إلي الحكم لا

---

١ سورة الشعراء ، الآيتان151و 152

٢ سورة الكهف ، الآية 28

٣ ابن الأثير ، جامع الأصول من أحاديث الرسول، دار إحياء التراث العربي ،بيروت، 1400هـ- 1980 م ، الجزء الأول ، ص236

يؤمن بتداول السلطة، وهؤلاء إما أن يكونوا من المؤمنين بالخلافة بالوراثة وبالرأي الذي يمنع الثورة علي الحاكم ، وإما أن يكونوا ممن يقرر أن الشورى غير ملزمة، والفئة الثانية أخطر من الأولي ١، حيث لا جدوى معهم من وجود مجالس نيابية ولا شورى أو ديمقراطية ، فما يقرره المرشد هو الواجب وهو الأمر الذي لا يرد.

ومن هنا تاتي خطورة أن يدعي فصيل أو فريق أو حزب أنه المتحدث باسم الإسلام، وأنه يملك الحقيقة وحده في حين تتوارى خلف هذه الدعاوي مصالح شخصية، يتضح ذلك جلياً لمن يعايش أو يقترب من كواليس العمل السياسي داخل أروقة الحركات والأحزاب الإسلامية حين يكتشف أن الصراع السياسي والبحث عن الحضور الشخصي والمكاسب الذاتية هي الدوافع الطاغية على العاملين في الحقل السياسي الإسلامي . وأن الدوافع الدينية تبقى محدودة وتضيع وسط زحام المصالح والمكاسب الشخصية٢

---

١ و لا بد من التوضيح أن الإسلام السياسي بمجمله هو مجموعة من المناهج المتشددة والمتطرفة والأصولية والإخوانية ولكن النموذج الأكثر انتشارا في سياسية دول الثورات بعد سقوط رؤسائها هو منهج الإخوان المسلمين .وخلال القرن الماضي سقطت الخلافة العثمانية ولكونها إمبراطورية تدين بالإسلام فقد اعتبر سقوطها فقدا للخلافة مع أنها تاريخيا وسياسيا لا تمثل خلافة، لأنه لا يوجد نموذج تاريخي يسمى خلافة بالمعنى الذي يطرحه الإسلام السياسي.
ونتيجة لسقوط هذا النموذج الإمبراطوري الكبير لم يحتمل الكثير من المسلمين التحول إلى منهجية العيش في دول قطرية ذات حدود جغرافية ومنهجية سياسية محدودة النطاق، لذلك كان من الطبيعي أن تنشأ الحركات الإسلامية المستقلة التي تعبر عن ضياع الخلافة بوجوب إعادتها حاضرة في المشهد الاجتماعي وهذا احد أهم أسباب نشأة جماعة الإخوان المسلمين في مصر ومن ثم انتشارها في العالم العربي وبعض دول العالم الإسلامي.
سبب آخر لهذه العودة إلى التجمعات الإسلامية أن الإمبراطورية العثمانية لم تستطع حقيقة أن تطور نموذجا حضاريا يستجيب بشكل تلقائي لمتطلبات الدين الإسلامي بحيث يمكن دمج هذه المتطلبات مع منهج حداثي حضاري متطور لذلك هي انهارت من خلال أتباع قيم تقليد الغرب، راجع ، علي الخشيان،
رابط الموضوع: http://www.assakina.com/news/news1/23787.html#ixzz2SvP3X6N1

٢ حركات " الإسلام السياسي " تضفي قدسية على الخلاف السياسي ، وتجعل الاختلاف في الرؤى والمشروعات السياسية خلافاً دينياً عقائدياً لا مكان فيه للفكر المغاير ، ولا رأي فيه إلا لأولئك الموقعين عن رب العالمين

الخلاصة:

إن نظام الحكم في الدولة الإسلامية يقوم علي المساواة بين المواطنين (المواطنة) وأن السيادة المطلقة لله وأن السيادة للأمة فيما لا وحي فيه أو سنة ثابتة ، أي أن مباشرة تنفيذ الأحكام والقواعد التنظيمية تكون للأمة، وفق ضوابط النظام الإسلامي الذي يقوم علي الشورى

وقد نص علي الشورى في الكتاب والسنة ، وهي تقوم علي وجود جماعة أهل الحل والعقد، الذين يتولون أمورا هامة تبدأ باختيار الحاكم ، وهذه الجماعة أو الهيئة تتكون من العلماء والرؤساء وهم أصحاب السلطة الاجتماعية والسياسية ، ووجوه الناس ، أي سادتهم ، ويدخل فيهم أصحاب الجاه والشرف وأهل الخبرة والاختصاص، ولم يبين الفقه علي وجه الدقة كيفية اختيارهم، ويقتصر الأمر علي المسلمين فقط، ويجب علي الحاكم أن يستشير هؤلاء الذين اختاروه، ومقتضى نظام الشورى أن شغل منصب الخلافة يكون بالاختيار وأن يكون الخليفة مسئولا عن أعماله أمام الأمة التي يحق لها عزله .

والنموذج الذي ساد دولة المدينة في المزج بين السلطتين الدينية والسياسية والعسكرية نموذج تاريخي نادر لا يمكن تكراره، فلا يوجد شخص يوحى إليه بعد النبي ﷺ يمكن أن يجمع السلطتين معا، وعلي ذلك يجب الفصل بين ما هو من أساس الدين وقضي فيه الوحي من قرآن وسنة وبين الأمور التي تدخل في الاجتهاد وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وترك فيها القرار لأهل الاختصاص ، فالمسائل الأولي في العقيدة والعبادة وما ورد النص عليه في الكتاب والسنة من المعاملات ، وبعضها تقررت لمخالفته عقوبات الحدود أو التعزيرات وهو المجال الذي يدور فيه الحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، والمجال الثاني هو مجال الشورى.

وقد ظهر رأيان حول مدي إلزام الشورى، يري أحدهما ان الشورى ملزمة من حيث وجوب اللجوء إليها ومن حيث الرأي الذي تنتهي إليه، بينما يقول الرأي الثاني أن الشورى مندوبة و غير ملزمة من حيث الرأي الذي تنتهي إليه وجرى العمل علي الرأي الثاني، ولعل ظروف المجتمع كانت تسمح بذلك ، أما الآن وفي ضوء انتشار المبدأ الديمقراطي وتعقد

ظروف الحياة فإن الرأي الفقهي الذي يقول بوجوب الشورى وبأن قرارات أهل الشورى ملزمة لولي الأمر أولى بالإتباع ، وذلك إعمالا لقاعدة أصولية تقضي بأن ، ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجبا".

وفي المقارنة بين الشورى والديمقراطية،نجد أن كلمة الديمقراطية وهي كلمة يونانية الأصل تعني حق الشعب في حكم نفسه بنفسه، وهي تشير إلي ممارسة أهل روما عندما كانوا يجتمعون في ميدان عام لتقرير شئونهم العامة واختيار الحكام ومحاسبتهم عما اتخذوه من قرارات، وهو ما يعبر عنه في الفقه السياسي المعاصر بأن السيادة للأمة وهي مصدر السلطات ، سواء في ذلك التشريع والتنفيذ والقضاء ،وكل سلطة منفصلة عن الأخرى وإن كانت تتعاون فيما بينها وتراقب كل منهم الأخرى .

ويمارس الشعب سيادته عن طريق نواب ينتخبهم ويكونون ما يسمى بالبرلمان، ويتيح النظام الديمقراطي قيام أحزاب وتعددها وتبادل السلطة بينها،وتهتم الديمقراطية بالمساواة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، ولا شك أن الديمقراطية لا تزيد في ذلك عما تهدف إليه الشورى.

وقد أوضحنا ما يوجه للديمقراطية من نقد وأن ما يعاب عليها ليس لصيقا بها ولكنه نتاج مجتمعات تختلف قيمها عن القيم الإسلامية، بل أمكن تحقيق مزايا في تلك المجتمعات لم نستطع أن نحققها في مجتمعنا العربي، وخاصة إذا قارنا بين الاتحاد الأوربي من ناحية وجامعة الدول العربية من ناحية أخرى.

وقد عالجنا مشكلة تطبيق الشريعة الإسلامية في ظل الديمقراطية وأوضحنا إمكانية ذلك في نطاق المواطنة وإتباع مبادئ الإسلام في ترك غير المسلمين وما يدينون، مع ترجيح ما تراه الأغلبية مع الحفاظ علي حقوق الأقلية وعدم الاعتداء عليهم